مجلـــة
مركز الخدمة للإستشارات البحثية
كليـــة الآداب
شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

مخالفات الرضيِ لابن مالك

"توثيقاً ومناقشة وتقويماً"

إعداد

د / أحمد بن محمد العضيب

رقم الإيداع ١٨٥٩١ لسنة ٢٠١٢
الترقيم الدولى (ISSN 2090 - 9489)

أكتوبر ٢٠١٥

مجلـــة علميـــة مُحكَّمـــة

Web Site:http://www.menofia.edu.eg ... e.mail : menofia@menofia.edu.eg

بسم الله الرحمن الرحيم
مخالفات الرضي لابن مالك توثيقًا ومناقشة وتقويمًا

المقدمة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أما بعد:

فقد سبق لي ـــ ولله الحمد ـــ أن قمت ببحث موافقات الرضي لابن مالك، وفي أثناء بحثي لتلك الموافقات لحظت أن الرضي خالف ابن مالك في مواضع عدة، رأيتها تستحق الدراسة، وبخاصة أني قد لمست ثمرة دراسة موافقاته لابن مالك، ولا غرو في ذلك فهذه الموافقات أو المخالفات كانت بين علمين من أشهر أعلام النحويين الذين كان لهم أعظم الأثر في علم النحو، فقد أسهما في تحريره وتحقيقه وتأليف الكتب النافعة فيه، وقد عني الرضي بعلماء أعلام لهم الأثر الأكبر في تأليف النحو وتحقيقه، وكان منهم ابن مالك، فقد نقل عنه في مواضع، وكان في غالب هذه المواضع يناقش آراءه ويرجح بعضها ويرد بعضها، وقد أردت من هذا البحث أن أقف عند مخالفات الرضي لابن مالك، كما وقفت ـــ ولله الحمد ـــ سابقًا عند موافقاته، حتى تكمل الصورة من جميع جوانبها، وتعم الفائدة، وقد وجدت فيها النفع الكبير؛ نظرًا لأن هذه المخالفات متعلقة بعلمين بارزين من أبرز علماء النحو، وحتمًا سيكون في دراسة هذه المخالفات فوائد علمية كبيرة؛ لأنها تتردد بين هذين العلمين، وهما بمنزلتهما العلمية الكبيرة يختصران للقارئ عمق الدرس النحوي، وبراعة النحويين ودقتهم

في التأليف والنقاش والاستدلال والحجاج.

وقد بلغ عدد هذه المخالفات ثماني عشرة مخالفة، كانت كلها في النحو، وكلها في كتابه شرح الكافية، وهذا يظهر عناية الرضي بنحو ابن مالك.

وقد بينت أولاً صحة ما عزاه الرضي لابن مالك، وقد اجتهدت كثيرًا في توثيق صحة عزو الرضي، فجل هذه المسائل عدت فيها إلى أشهر كتب ابن مالك المطبوعة، والبحث في مظان المسألة وغير مظانها لأرى مدى دقة الرضي مما نقله عن ابن مالك، وقد كشف لي هذا البحث حقائق كثيرة ذكرتها في أثناء بحثي لمخالفاته، ثم ناقشت تلك المخالفات، وما مترلتها بين آراء النحويين؟ وكيف كانت مخالفة الرضي لابن مالك في تلك المسائل؟ وما الأدلة التي بنى عليها مخالفاته؟ وما الأسلوب والعبارة التي اتخذها في مخالفته له؟

وقد رتبت تلك المخالفات بحسب ورودها في كتاب شرح الكافية.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد ذكرت فيه ثبوت نقل الرضي من ابن مالك على الرغم من معاصرته له، ثم بينت مقصود الرضي بـــ"المالكي"، ثم قسمت البحث إلى فصلين الأول: جعلته مخصصًا لدراسة تلك المخالفات، وقد جعلت كل مخالفة في مبحث مستقل، ثم الفصل الثاني، وخصصته للتقويم، وجعلته مبحثين، الأول: المزايا، والثاني: المآخذ، ثم أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز نتائجه، وبعد ذلك سردت مصادر البحث ومراجعه.

التمهيد:

سأعيد باختصار ما ذكرته في تمهيد بحثي السابق وهو موافقات الرضي لابن مالك؛ نظرًا للعلاقة الكبيرة بين البحثين، ثم لأهميته لقارئ هذا البحث، فأقول:

أولاً: معاصرة الرضي لابن مالك ونقله عنه:

قد كان الرضي معاصرًا لابن مالك، فوفاة ابن مالك عام ٦٧٢هـ، ووفاة الرضي يرجح بعضهم أنها عام ٦٨٦ هـ، ولا شك أن الرضي أخذ من ابن مالك، وقد صرح بذكره مرارًا في كتابه شرح الكافية، وقد وجدت جل نقوله عن ابن مالك التي صرح فيها باسمه في كتب ابن مالك، لكن لا أعلم كيف أخذ منه؛ لأنه ليس في كلام الرضي حين أخذه من ابن مالك بيان لطريقة الأخذ، فهل كان مشافهة أم عن طريق كتبه أم عن طريق وسيط بينهما؟ ولكن يظهر لي أنه كان ينقل من كتبه؛ لأني وجدت بعض نقوله بنصها في كتب ابن مالك، وإن كان ذلك قليلاً جدًّا.

ثانيًا: المقصود بـ"المالكي" عند الرضي:

تردد في شرح الرضي لكافية ابن الحاجب اسم "المالكي"، وهي نسبة غريبة لم تعرف في كتب النحو، إذ لم يشتهر فيما أعلم من النحويين أحد بهذه النسبة، وقد تكون مما تفرد فيه الرضي، وقد أفضى ذلك إلى تشكيك بعض العلماء بها وحيرتهم من مقصود الرضي منها.

وقد ظهر لي بعد تتبع هذه المواضع في كتابي الرضي شرح الشافية وشرح الكافية أن المقصود به ابن مالك، والرضي كان في بعض الأحيان يعزو الرأي لابن مالك بهذا الاسم، وهذا لا إشكال فيه؛ لأنه معروف أنه

يقصد ابن مالك نفسه؛ نظرًا لشهرته بهذا الاسم، ولوجود هذه الآراء في كتبه، لكنه حينًا يعزو الآراء للمالكي، وهو يقصد به ابن مالك، ومن الأدلة التي جعلتني أذهب إلى أن المقصود به ابن مالك ما يأتي:

أولاً: أنه في بعض المواضع من شرح الكافية اختلفت النسخ المخطوطة، فبعضها في موضع واحد يقول: ابن مالك، وبعضها يقول: المالكي، وبالرجوع إلى هذه المواضع وجدت أنها كلها آراء مشهورة وموجودة في كتب ابن مالك.

ومن ذلك كلام الرضي عن "إيْ" بمعنى "نعم"، فقد عزا الرضي إلى ابن مالك أن "إي" تأتي بمعنى "نعم"، فقال: (قوله: (و"إي"، إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم)، لاشك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام، وذكر بعضهم أنها تجئ لتصديق الخبر، أيضًا، وذكر ابن مالك أن "إي" بمعنى "نعم")[١]. وقد جاء في تحقيق الدكتور يوسف عمر لشرح الكافية تعليقًا على "ابن مالك" من هذا النص: (في هذا المكان جاءت بالهامش إلى أن في بعض النسخ: وذكر المالكي، بدلا من ابن مالك، وهذا القول في التسهيل لابن مالك، وهو يؤيد ما ذهبنا إليه من أن المراد من المالكي وابن مالك شخص واحد)[٢].

وفي تحقيق الدكتور يحيى بشير جاء تعليقًا على "وذكر ابن مالك" في النص السابق في الهامش: (د: المالكي)[٣]. وهذا مما يؤكد أن المقصود بالمالكي

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٣٦٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٣٠). هامش رقم ١.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٣٦٨.

ابن مالك.

ومن ذلك مسألة: حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية، عزا الرضي إلى ابن مالك أن حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية، فقال: (قوله: (ومع المخاطبة مكسور)؛... وقال ابن مالك: حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية، نحو: ارضَنَّ في: ارضَي)[١]. كتب الدكتور يوسف عمر في الهامش تعليقًا على ابن مالك في نص الرضي ما نصه:(هذا القول ذكره ابن مالك في التسهيل، وقد جاء بهامش النسخة المطبوعة نسبة هذا القول للمالكي في بعض نسخ هذا الشرح)[٢]. وفي هذا الموضع الذي اختلفت فيه النسخ بين المالكي وابن مالك نجد ما يؤكد أن المقصود بالمالكي ابن مالك، وهو أن هذا القول الذي عزي للمالكي في بعض النسخ هو قول ابن مالك بنصه في التسهيل، قال: (وحذف "ياء" الضمير بعد الفتحة لغة طائية)[٣].

ثانيًا: أني وقفت على آراء نسبها الرضي للمالكي وجدتها صراحة عند ابن مالك، بل إنها مشهورة عن ابن مالك، بل إن بعضها رأيته بنصه أو قريب من نصه لابن مالك، وهذا ما جعلني أقطع بأنه أراد ابن مالك حين يقول: المالكي.

ومن ذلك ما عزا إلى ابن مالك في قوله: (والأولى ما قال المالكي، وهو أن "فاعَلَ" لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى،

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٤٤٧.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق د. يوسف عمر ٤٨٩/٤.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢١٦).

و"تفاعَلَ" للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى)[١].

وقد احتار كل محققي كتاب شرح شافية ابن الحاجب في المقصود بالمالكي هنا، والسبب في ذلك أنه لم يعهد عند العلماء تسمية ابن مالك بالمالكي، فقالوا في الهامش تعليقًا على "المالكي" في النص السابق: (هكذا في كافة أصول الكتاب، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من "المالكي"، ويخطر على البال أنه الإمام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي، وهو شارح الجمل للزجاجي، وتلميذ ابن الطراوة النحوي، وأبي بكر بن العربي المالكي، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ؛ أي: قبل وفاة الرضي بنحو قرن)[٢].

لكن الذي يقطع بأن المقصود بالمالكي هنا ابن مالك أن العبارة التي ذكرها الرضي في النص السابق عن المالكي هي عبارة ابن مالك بنصها في التسهيل[٣].

ومن الشواهد على ذلك مسألة: حكم دخول الفاء على خبر "أنّ" و"لكنّ"، فقال الرضي: (وقد تدخل الفاء على خبر "كل"،... وألحق المالكي بها "أنَّ" المفتوحة، و"لكنَّ")[٤]. وهذا رأي ابن مالك[٥].

ومن ذلك مسألة: جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، فقد

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (١/ ١٠٠ ــ ١٠١).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي (١/ ١٠٠).

(٣) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٩٩).

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الأول ٣٠٩ ــ ٣٠٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣١).

عزا القول فيها للمالكي، وهو من الآراء المشهورة لابن مالك، وقد وقفت عليه في أغلب كتبه[١].

ومن ذلك مسألة التفصيل في حكم جر المفعول لأجله باللام، فقد عزا فيها القول للمالكي[٢]، وهو رأي لابن مالك، بل إن عبارة الرضي قريبة جدًّا من عبارة ابن مالك[٣]، وهذا يؤكد أن المقصود بالمالكي عند الرضي هو ابن مالك.

ومن ذلك مسألة إعراب المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، فقد عزا فيها القول للمالكي[٤]، وهو نفسه رأي ابن مالك[٥].

ومن ذلك مسألة شروط الموصوف بـ"إلا"، فقد عزا فيها القول إلى المالكي، فقال: (وقال الأندلسي والمالكي: لا بد لـ"إلا" إذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف، جمع أو شبهه، منكر أو معرف باللام الجنسية)[٦]. وقد وقف على هذا القول لابن مالك[٧].

ثالثًا: ذكر محقق شرح كافية ابن الحاجب للرضي الدكتور حسن

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١١١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٥).

(٢) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٦١٦ـــ ٦١٧.

(٣) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٩٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٩٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٧٣).

(٤) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٦٧٠ ـــ ٦٧١.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٤٤).

(٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ص ٧٨٣.

(٧) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٠٤ ـــ ١٠٥).

الحفظي أنه تتبع المواضع التي ذكر فيها الرضي "المالكي"، فتبين له أنه يقصد به ابن مالك[١].

رابعًا: ذكر محقق شرح كافية ابن الحاجب للرضي الدكتور عمر يوسف عند ذكر الرضي للمالكي أول مرة أن الأرجح أنه يريد ابن مالك، ومن أسباب الترجيح التي ذكرها أن ما ينسبه الرضي إلى "المالكي" من آراء هي مما عرف أنها منسوب لابن مالك، وذكر بأنه ليس عجيبًا أن ينقل الرضي من معاصرة ابن مالك؛ لأنه نقل أيضًا من معاصر آخر، فقال: (نقل الرضي في هذا الشرح في مواضع كثيرة عن الإمام جمال الدين بن مالك النحوي المعروف صاحب الألفية والتسهيل، وسماه كثيرًا باسمه المشهور: ابن مالك، وجاءت بعض نقوله منسوبة إلى المالكي، كما هنا. ولم أجد من اسمه المالكي من النحويين ممن سبقوا الرضى أو عاصروه، وقد رجحت أنه يقصد بقوله المالكي: ابن مالك أيضا؛ إذ إن بعض ما نقله منسوبًا إلى المالكي معروف أنه من آراء ابن مالك. وفي هذا الموضع بالذات وجدت هذا الرأي منسوبًا إلى ابن مالك في التسهيل، وإن كان في الألفية أوجب الحذف.

وليس عجيبًا أن ينقل الرضي عن ابن مالك المعاصر له، فقد نقل عن غيره من المعاصرين، ومنهم منصور بن فلاح الذي عبر عنه بصاحب المغني)[٢].

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية القسم الأول ــ المجلد الأول ٢٣٠ هامش ٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية تحقيق د. يوسف عمر (١/ ٢٠٧). هامش ١.

الفصل الأول: مخالفات الرضي لابن مالك توثيقًا ومناقشة:

المبحث الأول: حذف الضمير المفعول به إذا أعملت الثاني

نقل الرضي عن ابن مالك أنه أجاز عدم حذف الضمير الواقع مفعولاً به في باب الاشتغال إذا أعملت الثاني وطلب الأول المفعول به.

وفي هذه المسألة خلاف؛ فجمهور النحويين يوجبون حذف الضمير؛ لأنه لزم منه الإضمار قبل الذكر، ولأنه فضلة يجوز حذفه في السعة فكيف إذا لزم منه محضور[١]؟! فقال الرضي: (قوله: "وحذفت المفعول إن استغنيت عنه وإلا أظهرت"؛ يعني: إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية فالواجب حذف المفعول. وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل؛ لأن الحذف هناك أيضًا كان الوجه؛ للزوم الإضمار قبل الذكر إلا أنه تعذر؛ لأن الفاعل لا يحذف، وفي المفعول هذا المانع مرتفع؛ لأنه فضلة يحذف في السعة، فكيف مع مثل هذا المحوج، أعني الإضمار قبل الذكر؟!

قوله: "إن استغنيت عنه" في مثل ضربت وأكرمني زيد، لا تقول: ضربته وأكرمني زيد. وقال المالكي: يجوز ذلك على قلة)[٢].

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية القسم الأول ــ المجلد الأول ٢٢٩ــ ٢٣٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية القسم الأول ــ المجلد الأول ٢٢٩ــ ٢٣٠.

ووجوب حذف الضمير الذي حالته ما ذكر هو مذهب جمهور النحويين[١]، وفي مقدمتهم سيبويه، قال: (إذا أَعْمَلْتَ الآخِرِ فلا بدَّ في الأوّل من ضمير الفاعلِ لئلاَّ يَخْلُوَ من فاعلٍ. وإنَّما قلت: ضربتُ وضربَني قومُك فلم تَجعل في الأوّل الهاءَ والميمَ، لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعلُ بغير فاعل)[٢].

وممن تبع سيبويه المبرد[٣]، والزمخشري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن هشام[٦]، وابن عقيل[٧]، والجوجري[٨].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

وما عزاه الرضي إلى ابن مالك غير دقيق؛ لأن له رأيين في هذه المسألة، الأول: ما عزاه الرضي إليه، وهو المشهور في كتبه، والآخر: ذهب إلى رأي الجمهور من وجوب حذفه، وهذا قال به في ألفيته، وإليك تفصيل الكلام في ذلك:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٤٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/٦٤٠).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٧٩).

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ١١٢).

(٤) انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٩).

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٠٨).

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٧٨)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٥٤٣).

(٧) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٦٣).

(٨) انظر: شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٧٤٥).

الرأي الأول:

نص ابن مالك في شرح التسهيل على جواز ذلك على قلة، فقال: (وأكثر النحويين لا يجيزون: ضربته وضربني زيد، ومررت به ولقيني عمرو، لاشتماله على تقديم ضمير هو فضلة على مفسر متأخر لفظًا ورتبة. وإنما يغتفر ذلك في ضمير مرفوع لكونه عمدة غير صالح للاستغناء عنه. هذا تعليل المبرد ومَن وافقه من البصريين. وأما الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة في المنع، فلا يجيزون: ضربوني وضربت قومك، ولا ضربته وضربني زيد.

والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك في الأبيات المتقدمة الذكر، إلا أن تقديم المرفوع أسوغ لكونه غير صالح للحذف، وقلّ تقديم غيره)[١].

وفي الكافية الشافية وشرحها اختار مذهب الجمهور، لكنه خالفهم بأن جعل ما ورد من شواهد شعرية لم يحذف فيها الضمير من قبيل النادر لا الضرورة، فقال:

(ولا تجيء مع أول قد أهملا ... بمضمر لغير رفع أوهلا

بل احذفنه إن يكن غير خبر ... وجيء به مؤخرًا أعني الخبر

ونحو: "ترضيه ويرضيك" ندر ... ومثله لو شاع لم يعد النظر)[٢]

ثم علّق على البيت الأخير بأنه لو شاع إثبات الضمير لكان له وجه من النظر، فقال: (لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٧٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٤٧ ــ ٦٤٨).

لكان له وجه من النظر؛ لأنه تقديم مفسر على مفسر فيغتفر كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها)[١].

فكأن ابن مالك في هذا الكتاب يميل إلى جواز إثباته لكن على ندرة، ومع ندرته فله حظ من النظر.

الرأي الآخر:

أن ابن مالك في ألفيته أوجب حذف الضمير، فقال:

(ولا تَجِئْ مع أول قد أُهملا ... بمضمر لغير رفع أُوهِلا

بل حذفه الزمْ إن يكن غير خبر ... وأَخِّرَنْه إن يكن هو الخبر)[٢]

وهو في الكافية الشافية وشرحها حكم عليه بالندرة، وفي التسهيل وشرحه كما تقدم أجاز ذكره، لكن لم يذكر حكمه من حيث القلة أو الكثرة، فالرضي أخذ بما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل وشرحه من حيث الجواز، وأخذ بما ذهب إليه في الكافية الشافية من حيث القلة، إلا أن ابن مالك نص فيها على الندرة لا القلة؛ فلعل الرضي أخذ بما جاء فيها دون غيرها؛ لأن فيها مزيد تفصيل وتعليل واستشهاد، ففيه يظهر قول ابن مالك أجلى. أما الألفية فقد راعى فيها ابن مالك الاختصار، ولعله لهذا اقتصر على قول الجمهور بالمنع.

واستشهد ابن مالك على جوازه بأبيات منها قوله:

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٠).

(٢) ألفية ابن مالك (ص: ٢٨ــ ٢٩). وانظر أيضًا: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٦٤٠)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٤٥٩).

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ... جهارًا فكن في الغيب أحفظ للود[١]

ويرى الجمهور أن هذا الشاهد وما ورد على نحوه من باب الضرورة[٢].

مخالفة الرضي لابن مالك:

أما عن موقف الرضي من ابن مالك في هذه المسألة فالذي يظهر لي أنه غير موافق لما ذهب إليه؛ لأنه ساق في البدء رأي الجمهور ثم حجتهم، ثم بعد ذلك ذكر قول ابن مالك مجردًا دون أي تعليق عليه، فلم يورد ما يؤيده، ولم يردف كلامه بما يفهم منه أنه يوافقه، فتأخير قوله بعد رأي الجمهور، وذكره مجردًا دون أدلة أو تعليق يظهر منه أنه لم يكن موافقًا ابن مالك فيما ذهب إليه.

---

(١) من الطويل. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٤٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٦٤٠)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٧٨)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٥٤٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٦٣)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٤٨٧).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٧٨)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٥٤٣)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٤٨٧)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٤٦٠).

المبحث الثاني: حكم دخول الفاء على خبر "أنّ" و"لكنّ"

قال الرضي في معرض حديثه عن "إن" وأخواتها: (وقد تدخل الفاء على خبر " كل"، وإن كان مضافًا إلى غير موصوف، نحو: "كل رجل فله درهم"، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام. وكذا إن كان مضافًا إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة، نحو: "كل رجل عالم فله درهم"...

قوله: "وليت ولعل مانعان باتفاق". جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور، إلا ما نذكره؛ وذلك لأنه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء؛ لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة، وقد تقدم أن ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر، إلا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية، جاز أن يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرًا، وهو "إنّ" نحو ﴿إنَّ الذينَ فتنُوا المؤمنينَ﴾[1] الآية.

وألحق المالكي بها " أنَّ " المفتوحة، و"لكنَّ" من غير سماع، لكنه لما رأى أنه يجوز العطف بالرفع على محل اسم "لكنّ"، كما يجوز على محل اسم "إنّ" كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل، وكذا أجرى بعضهم "أنّ" المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة، على ما يجيء في الموضع المشار إليه أجراهما مجرى "إنّ" المكسورة)[2].

---

(١) البروج: ١٠.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الأول ٣٠٩ ــ ٣٠٩.

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

وما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد أجاز ذلك مع "أنّ" و"لكنّ"، فقال:(وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخ "إنّ وأنّ أو لكنّ"، فإنها ضعيفة العمل؛ إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء؛ ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم يعمل في الحال. بخلاف "كأنّ وليت ولعل"، فإنها قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل في الحال، فقوي شبهها بالأفعال، فساوتها في المنع من الفاء المذكورة)[١].

وقد ذكر الرضي أن ابن مالك أجاز ذلك من غير سماع، لكنه قاسه على (إنّ)، والذي في شرح التسهيل أن ابن مالك ساق الشواهد على جواز ذلك، فقال: (ومن شواهد بقائها مع "أنّ" المفتوحة قوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴿٤١﴾﴾[٢]، ومنه قول الشاعر:

علمت يقينًا أنّ ما حُمَّ كونُه ... فسَعْيُ امرئ في صَرْفه غير نافع[٣]

ومن شواهد بقائها بعد دخول "لكنّ" قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣١).

(٢) الأنفال: ٤١.

(٣) بيت من الطويل. لم أقف عليه في غير هذا النص من شرح التسهيل.

بكل داهية ألقى العُداة وقد ... يُظَن أنِّيَ في مكْرِي بهم فزِعُ
كلّا ولكنّ ما أُبْديه من فَرَق ...فكَيْ يُغَرُّوا فيُغْريهم بي الطمعُ[1]

ومثله قول الآخر:

..... ولكنّ ما يُقْضَى فسوف يكون[2])[3].

وقد أكد ذلك في شرحه الكافية الشافية، وذكر أن ما ذهب إليه هو إجماع المحققين، وأضاف أن سيبويه أجازه مع (أنّ)، فقال: (إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء، إن لم يكن "إنّ" أو"أنّ" أو"لكنّ" بإجماع من المحققين.

فإن كان الناسخ "إنّ" أو"أنّ" أو"لكنّ" جاز بقاء الفاء، نص على ذلك في "إنّ" و"أنّ" سيبويه[4]، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ[5] ... ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ

---

(١) البيتان من البسيط. انظرهما في شرح الكافية الشافية (١/ ١٣٧)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢١٧).

(٢) عجز بيت من الطويل. انظره في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٣٩)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٥٠٧).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٢).

(٤) ظاهر كلام سيبويه يشير إلى ذلك. انظر: الكتاب (٣/ ١٣٣ ــ ١٣٤).

(٥) الأحقاف: ١٣.

﴿٤١﴾[١]، ... ومثال ذلك مع "لكنّ" قول الشاعر:

بكل داهية ألقى العداة وقد ... يظن أني في مكري بهم فزع

كلا ولكن ما أبديه من فرق ... فكي يغروا فيغريهم بي الطمع

وقول الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قاليًا لكم ... ولكن ما يقضي فسوف يكون)[٢].

وقد يكون الرضي حينما حكم على ابن مالك أنه أجاز ذلك من غير سماع اكتفى بقوله في التسهيل؛ لأنه لم يذكر فيه الشواهد التي ساقها في شرحه وفي شرح الكافية الشافية، قال في التسهيل: (وتزيلها نواسخ الابتداء إلا "إنّ وأنّ ولكنّ" على الأصح)[٣]. فحكم على ابن مالك أنه أجاز ذلك من غير سماع. وربما أنه لم يعتد بما أورده ابن مالك من سماع؛ لأنه رأى أن ما أورده من آيات وأبيات لا شاهد فيها عنده؛ لاحتمالها التأويل أو غير ذلك، والأظهر أنه لم يرجع إلى هذه المواضع التي فيها شواهد ابن مالك لرأيه.

وقد تبع ابن مالك جماعة منهم السمين الحلبي، والأشموني[٤] والسيوطي[٥]. واستشهد السمين ببعض ما استشهد به ابن مالك، فقال:(وكذلك إذا نُسِخَ بـــ"لكنَّ" كقوله:

---

(١) الأنفال: ٤١.

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٧٦ ــ ٣٧٧).

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٥١).

(٤) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢١٦ ــ ٢١٨).

(٥) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤٠٧).

فوالله ما فَارَقْتُكُمْ عن مَلالةٍ ... ولكنَّ ما يُقْضَى فسوف يكون

وكذلك إذا نُسِخَ بـــ"أنَّ" المفتوحة كقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴿٤١﴾﴾، أمَّا إذا نُسِخَ بـــ"ليت ولعل وكأنّ" امتنعتِ الفاءُ عند الجميعِ لتغيُّرِ المعنى)[1].

مخالفة الرضي لابن مالك:

يظهر لي أن الرضي لم يكن موافقًا لابن مالك في هذه المسألة؛ لأنه لما قرر المسألة ذكر أن ابن مالك ألحق "أنّ" و"لكنّ"، ثم اتبع ذلك بكلام يوحي بأنه غير راضٍ عن هذا الإلحاق فقال: (من غير سماع).

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٩٣ ـ ٩٤).

المبحث الثالث: حكم جر المفعول لأجله باللام

عزا الرضي إلى ابن مالك تفصيلاً في حالات المفعول لأجله من حيث نصبه وجره باللام، فقال: (قال المالكي: إذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس ويستوي الأمران في المضاف، هذا قوله، والأولى أن يحال ذلك على السماع، ولا يعلل)[١].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

كان محقًّا فيما نقله عنه، فما ذكره الرضي هو كلام ابن مالك باختلاف يسير، قال في التسهيل: (وجر المستوفي لشروط النصب مقرونًا بـــ"أل" أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف)[٢].

وقد أكد ذلك في شرح التسهيل، فقال: (وانجرار المستوفي لشروط النصب جائز مختصًّا كان بالألف واللام كقول الراجز:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجاءِ ... ولو توالتْ زُمَرُ الأعداءِ[٣]

أو مضافًا كقول حاتم:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريم ادّخاره

أو غير مختص كقوله ـــ أعني حاتمًا ـــ :

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٦١٦ـــ ٦١٧.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٩٠).

(٣) انظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٦٤)، والبحر المحيط في التفسير (٢/ ٦٩٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٦٥٥).

وأُعرِضُ عن شَتْم اللئيم تكرُّما[١]

إلا أن انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه، ونصب غير المختص أكثر من انجراره، ويستوي الأمران في المختص بالإضافة)[٢].

ثم أكده مرة أخرى في شرح الكافية الشافية، فقال: (كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له فجائز جره باللام، إلا أن ذلك فيما عرف بالأداة أحسن من التجريد، والتجريد أحسن منه في المنكر، ويستوي الأمران في المضاف)[٣].

وذهب إلى ذلك أيضًا في الألفية فقال:

(فاجرره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط كلزهدٍ ذا قنع

وقلّ أن يصحبها المجرّد ... والعكس في مصحوب أل وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء)[٤]

وممن تبع ابن مالك في هذا التفصيل ابن الصائغ[٥]، وابن هشام[٦]، وابن عقيل[٧]، والأشموني[٨].

---

(١) هو والذي قبله بيت من الطويل. لحاتم الطائي. انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٦٨)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٥)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٧٩)، والكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٣٢)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٩٧).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٩٨).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٧٣).

(٤) ألفية ابن مالك (ص: ٣٠).

(٥) انظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٦٤).

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٠١ ــ ٢٠٣).

(٧) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٨٧).

(٨) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٤٨٣).

ويرى الجزولي[١] أنه إذا انجر باللام وجب تعريفه، فلا يقال عنده: مررت بك لإكرامٍ. قال: (ولا يكون منجرًّا باللام إلا مختصًّا)[٢].

ويرى ابن جعفر[٣] أنه في حال تنكيره يجب انتصابه؛ لأنه يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة، فوجب انتصابه مثلهما.

مخالفة الرضي لابن مالك:

الرضي لم يوافق ابن مالك فيما ذهب إليه، فيرى أن يحال الأمر إلى السماع، فهو الحاكم. لكني أرى أن ابن مالك ما جاء بهذا التفصيل إلا بعد استقراء السماع، وهذا ظاهر كلامه المتقدم في التسهيل؛ إذ كيف يقول: "أكثر" إلا إن كان يقصد الأكثر في السماع؟

---

(١) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٦١٦ــ ٦١٧، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٨٧)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٤٨٣).

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ٢٦٢.

(٣) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٦١٦ــ ٦١٧.

المبحث الرابع: إعراب المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال

نقل الرضي عن ابن مالك أنه يرى أن نحو: "أنت الرجل علمًا" من الأحوال غير المشتقة، فقال: (قال المالكي: ومن الأحوال القياسية غير المشتقة: المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، نحو: "أنت الرجل علمًا"؛ أي: أنت الكامل في الرجولية عالماً، ومثله: "هو زهير شعرًا"، وكونه حالاً رأي الخليل، وقال أحمد بن يحيى: هو مصدر؛ أي: أنت العالم علمًا.

والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز؛ لأنه فاعل في المعنى، أي: أنت الكامل علمًا؛ أي: علمه، وهو الكامل شعرًا؛ أي: شعره، والدليل عليه أنك تقول: هو قارون كترًا، والخليل عروضًا، وسيبويه نحوًا، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما حكاه الرضي عن ابن مالك صحيح، فقد قال في شرح التسهيل: (ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمّن معنى مشتق كـ"أمّا"، وحرف التنبيه والتمنّي والترجّي واسم الإشارة والاستفهام المقصود به التعظيم، نحو:

يا جارَتا ما أنْتِ جارَهْ[2]

والجنس المقصود به الكمال، نحو أنت الرجل عِلْمًا، والمشبّه به نحو

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٦٧٠ ــ ٦٧١.

(٢) قول الأعشى. انظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٢٢٢)، والصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص: ١٢٥)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٥٤).

هو زهير شعرًا)[١].

وما ذهب إليه ابن مالك هو رأي الخليل وسيبويه، قال سيبويه: (باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال صار فيه المذكور، وذلك قولك: أَمّا سِمَنًا فسَمينٌ، وأَمّا عِلْمًا فعالم.

وزعم الخليل ـــ رحمه الله ـــ أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علمًا ودِينًا، وأنت الرجلُ فَهمًا وأَدَبًا؛ أي: أنت الرجلُ في هذه الحال)[٢].

وممن تبع الخليل وسيبويه في ذلك الفارسي[٣]، وابن الصائغ[٤].

واحتمل أبو حيان أن يكون ذلك من التمييز، فقال: (ويحتمل عندي أن يكون تمييزًا، كأنه قال: أنت الكامل أدبًا؛ أي: أدبك، فحول إلى الرجل بمعنى الكامل)[٥].

وذهب الرضي كما في نصه السابق إلى أن نحو ذلك من أمثلة باب التمييز، وتبعه في ذلك السيوطي[٦].

وحكي عن ثعلب[٧] أنه يرى أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٤٤).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٨٤).

(٣) انظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٤٣٠).

(٤) انظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٨٥).

(٥) ارتشاف الضرب ١٥٧٢/٣، وانظر أيضـــًا: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٢٠٢).

(٦) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٢٩٨).

(٧) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٦٧٠ ـــ ٦٧١، وارتشاف الضرب ١٥٧٢/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٥٨).

فاعل مما بعده أي أنت العالم علمًا.

مخالفة الرضي لابن مالك:

كان الرضي دقيقًا فيما عزاه لابن مالك، وقد خالفه في رأيه، وذهب إلى أن "علمًـــا" ونحوه مما تقدم بيانه من باب التمييز لا الحال، فبعد أن ذكر قول ابن مالك عقبه برأيه هو صراحة، فقال: (والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز).

المبحث الخامس: حكم نزع التنوين من الشبيه بالمضاف

عزا الرضي إلى ابن مالك إجازته نزع التنوين من الشبيه بالمضاف تشبيهًا له بالمضاف، فقال: (وإذا قلت: لا مصلي في الجامع، فالمعنى: ليس في الجامع مصل، سواء صلي في الجامع أو في غيره، هذا وحكى أبو علي[١] عن البغداديين أنهم يجوزون كون الظرف والجار في "لا آمر بالمعروف"، و﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴿٤٣﴾﴾[٢] من صلة المنفي، وفيه نظر؛ لأن المضارع للمضاف لا يبنى، وذهب ابن مالك إلى أن مثل هذا مضارع معرب، لكنه انتزع تنوينه، تشبيهًا بالمضاف)[٣].

ذهب بعض النحويين إلى أن (عاصم) مفرد لذا بني على الفتح، وأن التقدير فيه: لا عاصم يعصم اليوم. وممن قال بذلك أبو حيان[٤]، والسمين الحلبي[٥].

وبعضهم ذهب إلى أنه مفرد كذلك لكن أوله بأن "من أمر الله" خبر، وَ"من" مُتَعَلقَة بِمَحْذُوف تَقْدِيره: لَا عَاصِم مَانع من أَمر الله الْيَوْم. وممن قال بهذا مكي[٦]، وابن يعيش، قال: (وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ

---

(١) يعني : أبا علي الفارسي. وانظر قوله كما عزاه إليه الرضي في الحجة للقراء السبعة (١/ ١٩٢).

(٢) هود:٤٣.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٨٢١ .

(٤) انظر: البحر المحيط في التفسير (٦/ ٣٢٢).

(٥) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٥٥٥).

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣٦٦).

أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴿٤٣﴾ من قبيل: "لا رجل في الدار"، فالجار والمجرور الذي هو "من أمر الله" في موضع رفع بأنّه الخبرُ، ويتعلّق بمحذوفٍ، والظرفُ يتعلق به، وقد تقدّم عليه. وتقديرُه: لاَ عاصمَ كائنٌ من أمر الله اليومَ)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد ذكره في التسهيل، فقال: (وقد يعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونَزْع التنوين والنون إنْ وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر، فإن فصلها جارٌّ آخر أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار؛ خلافًا ليونس. وقد يقال في الشعر: لا أباك، وقد يُحْمَل على المضاف مُشابهه بالعمل فيترع تنوينه)[2].

ومثل له في شرح التسهيل بحديث، فقال: (ويمكن أن يكون هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا صَمْت يومٌ إلى الليل)[3] على رفع يوم بالمصدر على تقديره: بأنْ وفعل ما لم يسم فاعله)[4].

مخالفة الرضي لابن مالك:

والرضي كما يظهر من كلامه المتقدم لم يعلق على رأي ابن مالك بقبول أو رفض، لكن ذكره في آخر الحديث عن المسألة قد يفهم منه أنه لا يرتضيه، وقد يكون هذا من أدلة اعتداله وعدم تحيزه؛ إذ ذكر للرأي الذي رده تخريجًا بما قاله ابن مالك.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٩٢).

(٢) التسهيل ٦٧ ــ ٦٨.

(٣) انظر: شرح السنة ــ للإمام البغوي متنًا وشرحًا (٩/ ٢٠١)، وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري (٢/ ٣٢٣).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦٣).

المبحث السادس: حكم البدل من اسم "لا" النافية للجنس

عزا الرضي إلى ابن مالك جوازه نصب بدل اسم "لا" النافية للجنس ورفعه إن كان نكرة، أما إن كان معرفة فيجب فيه الرفع فقط، فقال: (وقال الأندلسي[١]: الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف، من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي، فلا نص لهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم "لا" النكرة حكمها مع المنادى المضموم، ففي البدل يجوز البناء إن كان مفردًا نكرة، نحو: "لا رجل صاحب لي".

وقال ابن مالك: البدل إن كان نكرة، كان مرفوعًا أو منصوبًا، وإن كان معرفة وجب رفعها، وقول الأندلسي أقرب)[٢].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما نقله الرضي عن ابن مالك صحيح، فقد نص على ذلك في التسهيل، فقال: (وللبدل الصالح لعمل "لا" النصب والرفع، فإن لم يصلح لعملهما تعين رفعه)[٣]. والبدل الصالح هو النكرة؛ لأن "لا" لا تعمل إلا في النكرة، والبدل على نية تكرار العامل، وغير الصالح هو المعرفة.

وقد أكد ابن مالك ذلك في شرح التسهيل وشرح عبارته الآنفة الذكر بالتعليل والتمثيل، وتوجيه النصب والرفع، فقال: (وللبدل في هذا الباب النصب باعتبار عمل "لا" إن كان صالحًا لعملها، نحو: "لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة"، و"لا مال له دينارًا ولا درهمًا".

---

(١) انظر: المباحث الكاملية ٢٨٧/٣.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ٨٤٣.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٦٨ ــ ٦٩).

والرفع باعتبار عمل الابتداء، نحو: "لا أحد فيها رجلٌ ولا امرأة"، و"لا مال له دينارٌ ولا درهم". فلو لم يصلح البدل لعمل "لا" تعين الرفع، نحو: "لا أحد فيها زيد ولا عمرو")[١].

مخالفة الرضي لابن مالك:

رجح الرضي قول الأندلسي على قول ابن مالك من أنه يجوز في البدل البناء إذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني، قال الأندلسي: (أما البدل وعطف البيان والتوكيد فلا نص لهم فيه، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم "لا" حكمها مع المنادى المضموم، ففي البدل يجب البناء)[٢]. ويلحظ أن الأندلسي قال :(يجب البناء)، وما نقله عنه الرضي أنه يجوز فيه البناء.

وعلل الرضي ترجيحه قول الأندلسي بأن البدل ليس بقاصر عن النعت الذي يجوز فيه البناء إذا اجتمعت فيه الشروط، بل إن البدل يزيد على النعت بأنه هو المقصود بالنسبة[٣].

وقد حاول الرضي الاعتذار لابن مالك بناء على مذهبه بأن الوصف مركب مع الموصوف، بخلاف البدل الذي لا يستقيم فيه ذلك، فقال:(ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بأن الوصف متركب كالموصوف، فتركيب "لا" مع الموصوف كتركيبها مع الوصف، وأما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط، فلا يبقى البدل مركبًا مع

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦٩).

(٢) المباحث الكاملية ٣/٢٨٧.

(٣) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ٨٤٣.

المبدل منه؛ لكونه في حكم الساقط، ولا مع "لا"؛ لأنها داخلة على البدل في التقدير، والتركيب أمر لفظي لا تقديري)[١].

ثم عاد الرضي إلى تضعيف قول ابن مالك بأن أصل المسألة على مذهب ابن مالك غير مسلم به، إذ لم يقم الدليل على التركيب بين "لا" واسمها، ولا بين الوصف والموصوف، وأن عطف البيان هو البدل، وأنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلاً وتارة غير مستقل في باب "لا" التبرئة وباب النداء، فقال: (أقول: قد تقدم أنه لم يقم دليل على التركيب بين "لا" واسمها، ولا بين الوصف والموصوف، وأما عطف البيان فهو البدل، كما يجيئ في بابه، ونذكر في باب البدل، أنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلاً، وأخرى غير مستقل في باب "لا" التبرئة، وباب النداء، كما تقول: "لا مثله أحد، ولا كزيد رجل، ولا كعمرو أحد")[٢].

ويعد من إنصاف الرضي واعتداله أنه ذكر ما يعتذر به لابن مالك، وأرى أنه ليس للرضي أن يلزمه بخلاف ما يلزم من مذهبه، فما ذهب إليه ابن مالك هنا منساق مع مذهبه.

---

(١) شرح الرضي على الكافية القسم الأول المجلد الثاني ٨٤٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية القسم الأول المجلد الثاني ٨٤٣.

المبحث السابع: نسبة ابن مالك إلى الفراء جواز إضافة نحو: "الضارب" إلى أي معرفة

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه نسب إلى الفراء إجازته إضافة نحو: "الضارب" إلى أي نوع من أنواع المعرفة، فقال: (ونسب ابن مالك إلى الفراء أنه يجيز إضافة نحو: "الضارب" إلى المعرف من العلم وغيره، أما إلى المنكر فلا، فعلى هذا له أن يقول: الضارب زيد، يشابه: الحسن الوجه أيضًا، من حيث كون المضاف إليه معرفًا، وإن اختلف التعريفان.

والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر، كما نقل عنه السيرافي[١]، فإنه قال: إن الفراء يجيز: هذا الضارب زيدٍ، وهذا الضارب رجلٍ، ويزعم أن تأويله: هذا الْهُوَ ضارب زيد، وهذا الْهُوَ ضارب رجل؛ أي: هذا الذي هو ضارب زيد، وضارب رجل، فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير، ولا يوجب كون صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة)[٢].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما حكاه الرضي عن ابن مالك هنا صحيح، فقد نسب ابن مالك في التسهيل وشرحه إلى الفراء أنه يجيز إضافة نحو "الضارب" إلى المعرف من العلم وغيره، وأنه لا يقصره على المقرون بـ"أل"، قال في التسهيل: (ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعًا على حده، أو كان المفعول به معرفًا بهما، أو مضافًا إلى معرف بهما، أو إلى ضميره. ولا

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ٢/٣٩.
(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ٩٠٤.

يغني كون المفعول به معرفًا بغير ذلك؛ خلافًا للفراء)[١].

وأكد ذلك في شرحه، فقال: (ثم نبهت على أن المقرون بالألف واللام يجوز أن يضاف إذا كان مثنى أو مجموعًا على حده إلى المفعول به مطلقًا، وإن لم يكن مثنى ولا مجموعًا على حده لم يضف إلّا إلى معرف بالألف واللام، أو إلى مضاف إلى المعرف بهما، أو إلى ضمير المعرف بهما ... وأجرى الفراء العلم وغيره من المعارف مجرى ذي الألف واللام في الإضافة إليه، فيقال على مذهبه: "هذا الضارب زيد، والضارب عبده، والمكرم ذينك، والمعين اللذين نصراك، ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم، وله من النظر حظ؛ وذلك بأن تقدر الإضافة قبل الألف واللام، وهي إضافة كلا إضافة؛ إذ هي لمجرد التخفيف)[٢].

وقد نقل جماعة من النحويين نسبة ابن مالك هذا الرأي للفراء ولم يعترضوها، ومنهم أبو حيان[٣]، والمرادي[٤].

ومنهم من عزا هذا القول للفراء كما عزاه إليه ابن مالك دون فرق، ومنهم ابن هشام[٥]، والأشموني[٦]، والشيخ خالد الأزهري[٧]،

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٣٧ ــ ١٣٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٨٥ ــ ٨٦).

(٣) التذييل والتكميل ١٠/٣٤٥.

(٤) شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي ٦٧٤.

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٨٤).

(٦) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ١٣٤).

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٨٦).

والخضري[١].

وفي المقابل لم يذكر هؤلاء ما نقله الرضي عن السيرافي عن الفراء.

مخالفة الرضي لابن مالك:

خالف الرضي ابن مالك في هذه النسبة، ورجح نسبة السيرافي، فذهب تبعًا للسيرافي إلى أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر، فقال: (والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر، كما نقل عنه السيرافي، فإنه قال: إن الفراء يجيز: هذا الضارب زيد، وهذا الضارب رجل)[٢].

وقد أيد الرضيَّ جماعةٌ، فذهبوا إلى أن الفراء يجيز إضافته إلى المجرد من غير اشتراط تعريف ولا تنكير، ومنهم الدماميني، قال معلقًا على عبارة ابن مالك: (خلافًا للفراء): (فإنه أجرى العلم وغيره من المعارف مجرى المعرف بـــ(أل)، والمعروف أن الفراء يجيز إضافته إلى المجرد من غير اشتراط تعريف ولا تنكير)[٣].

وقد وقفت على كلام للفراء في هذه المسألة، قال فيه: (والوجه فِي الاثنين والجمع الخفض؛ لأن نونهما قد تظهر إذا شئت، وتحذف إذا شئت، وهي فِي الواحد لا تظهر؛ فلذلك نصبوا، ولو خُفِض فِي الواحد لجاز ذَلِكَ، ولم أسمعه إلا فِي قولهم: هُوَ الضاربُ الرجلِ، فإنهم يخفضونَ الرجل وينصبونه، فمن خفضه شبَّهه بِمذهب قولهم: مررت بالحسن

---

(١) انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (٢/ ٣٤).

(٢) شرح الكافية للرضي القسم الأول المجلد الثاني ٩٠٤.

(٣) تعليق الفرائد ٣٢٧/٧.

الوجه)[1].

وعبارة الفراء: "وهي فِي الواحد لا تظهر؛ فلذلك نصبوا، ولو خُفِض فِي الواحد لجاز ذَلِكَ، و لم أسمعه إلا فِي قولهم: هُوَ الضاربُ الرجلِ، فإنهم يخفضونَ الرجل وينصبونه" تحتمل عندي أحد أمرين:

الأول: أن "الضارب" لا يضاف إلا إلى المقرون بالألف واللام كما في القول المسموع.

والآخر: أنه يضاف إلى المقرون بالألف واللام وغيره، لكنه لم يسمع إلا مع المعرف بـــ"أل".

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٦).

المبحث الثامن: حكم إضافة الوصف المقرون بـ"أل" المفرد إلى المضاف إلى ضمير المعرف بـ"أل"

عزا الرضي إلى ابن مالك إجازته إضافة الوصف المفرد المقرون بـ"أل" إلى الاسم المضاف إلى ضمير المقرون بـ"أل"، فقال:(وإن ولي المقرون باللام، جازت الإضافة إذا كان المقرون بها مثنى أو مجموعًا بالواو والنون، لحصول التخفيف بحذف النونين، نحو: الضاربا زيد، والضاربو زيد، وكذا يجوز إن كان المفعول به معرفًا باللام، وإن كان الوصف المقرون بها خاليًا من نون المثنى والمجموع، نحو: الضارب الرجل، والضاربات الرجل، والضوارب الرجل، لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم، أو مضافًا إلى المقرون بها...وهلم جرا، نحو: الضارب وجه فرس غلام أخي الرجل.

قال ابن مالك: أو مضافًا إلى ضمير المعرف بها، نحو: الرجل الضاب غلامه؛ وذلك لجري ضمير المعرف باللام، عنده مجرى المعرف باللام)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك هنا ثابت عنده، فقد نص على ذلك في التسهيل، فقال: (يضاف اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به جوازًا إن كان ظاهرًا، ووجوبًا إن كان ضميرًا متصلاً؛ خلافًا للأخفش وهشام في كونه منصوب المحل. وشذ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف. ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعًا

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٩٠٦.

على حده، أو كان المفعول به معرفًا بهما، أو مضافًا إلى معرف بهما، أو إلى ضميره)[١].

وقد أكد ابن مالك هذا في شرح التسهيل[٢]، ومثل له بقول الشاعر:

الودُّ أنتِ المُسْتَحقةُ صفْوِه ... منّي وإنْ لم أرْجُ منكِ نَوالا[٣]

وقد علل الرضي لابن مالك ذلك بأنه يجري ضمير المقرون بـــ"أل" مجرى المقرون بها، وهذا التعليل ثابت عن ابن مالك، فقد نص على ذلك في مسألة أخرى، فقال: (... إلا أن مجرور المقرونة بـــ"أل" مقرون بـــ"أل"، أو مضاف إلى المقرون بها، أو إلى ضمير المقرون بها)[٤].

مخالفة الرضي لابن مالك:

الرضي لم يوافق ابن مالك في هذا، ورد عليه بأن هذا يلزم منه خلاف مذهبه؛ لأن ابن مالك يرى أن الضمير في الضاربه منصوب لا مجرور بالإضافة، لكن إذا عاد الضمير إلى ذي اللام فإنه يلزم منه إجازة جره، فقال بعد أن أورد قول ابن مالك: (وكان على قياس قوله: أنه يجوز: الضاربه، على الإضافة إذا عاد الضمير على ذي اللام، ومذهبه، أن: الضاربه ليس بمضاف)[٥].

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٣٧).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٨٦).

(٣) بيت من الكامل. انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧٩٣)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٨١)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٣٢٧).

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٤٠، وشرح التسهيل ٣/٩٠.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٩٠٧.

وما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد منع أن يضاف المقرون بـــ"أل" إلى الضمير، فقال: (ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعًا على حده، أو كان المفعول به معرفًا بهما، أو مضافًا إلى معرف بهما، أو إلى ضميره. ولا يغني كون المفعول به معرفًا بغير ذلك؛ خلافًا للفراء، ولا كونه ضميرًا؛ خلافًا للرماني والمبرد في أحد قوليه)[1].

وأرى أن ما ذهب إليه الرضي من تضعيف قول ابن مالك وجيه؛ لأنه يلزم منه أن يقول ابن مالك بخلاف مذهبه.

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص:١٣٧ ــ ١٣٨).

المبحث التاسع: جواز كون الظاهر السببي الذي ولي الصفة المشبهة المقرونة بأل مضافًا إلى ضمير المعرف بأل

عزا الرضي إلى ابن مالك إجازته كون الظاهر السببي الذي ولي الصفة المشبهة المقرونة بأل مضافًا إلى ضمير المعرف بأل، فقال:(وإن ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها، فإن أضفتها إليه وجب أن يكون ذا لام بدرجة أو درجات، نحو: الحسن وجه أبي الغلام، إذ لا يجوز: الحسن وجه، ولا: الحسن وجهه، كما يجيء في باب الصفة المشبهة، وجوز ابن مالك أن يكون مضافًا إلى ضمير المعرف باللام، نحو: الحسن الأخ والجميل وجه غلامه، وليس بوجه، إذ ليس في الإضافة إذن تخفيف، وأيضًا، يلزم تجويز: الحسن الغلام والجميله، ولا يجوز اتفاقًا، بلى، القياس جواز إضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى والمجموع إلى أي ضمير كان، أو إلى المضاف إلى الضمير؛ لحصول التخفيف بحذف النون، كقولك: مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميليه، وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد صرح بذلك في شرح التسهيل، فقال أثناء حديثه عن حالات الصفة المشبهة: (ونبهت بقولي: "وإن وليها سببي غير ذلك عملت فيه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا" على أنها إذا قصد إعمالها في غير الضمير والموصول والموصوف الذي يشبهه، فإما

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ص ٩١٤.

أن تكون مجردة من "أل"، وإما أن تكون مقرونة بها، ومعمولها إما مقرون بـــ"أل" وإما مضاف وإما مجرد. وهو في أحواله الثلاثة مع المجردة مرفوع بالفاعلية أو مجرور بالإضافة، أو منصوب على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وكذلك هو مع المقرونة بـــ"أل"، إلا أن عمل المقرونة الجر مشروط باقتران معمولها بـــ"أل" أو إضافة إلى المقرون بها أو إلى ضمير المقرون بها)[1].

موافقة الرضي لابن مالك:

خالف الرضي ابن مالك فيما ذهب إليه؛ لأنه يلزم من قوله أمران: الأول: أنه بناء على قوله لن يكون في الإضافة تخفيف، والأمر الآخر: أنه يلزم منه ما لا يجوز اتفاقًا، فقال: (وجوز ابن مالك أن يكون مضافًا إلى ضمير المعرف باللام، نحو: الحسن الأخ والجميل وجه غلامه، وليس بوجه، إذ ليس في الإضافة إذن تخفيف، وأيضًا، يلزم تجويز: الحسن الغلام والجميله، ولا يجوز اتفاقًا).

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٩٤).

المبحث العاشر: "خير منك" و"مثلك" بعد المعرف بأل الجنسية بدل لا نعت

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يعرب نحو "خير منك" و"مثلك" بعد المعرف بأل الجنسية بدلاً لا نعتًا، فقال: (وقد يوصف بالجملة، معرف بلام، لا تشير بها إلى واحد بعينه، كقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني .....[1]

لأن تعريفه لفظي، على ما يجيء في باب المعارف، ولا تقدر على إدخال الألف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظًا في التعريف، وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد في نحو: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك: إن (مثلك) وخير منك، نعتان، على نية الألف واللام، ... وقال ابن مالك: خير منك، ومثلك، بدل لا صفة)[2].

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن "مثلك" و"خير منك" ونحوهما بعد المقرون بأل الجنسية صفة، قال سيبويه: (ومن الصفة قولك: ما يَحسن بالرجل مثلِك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خيرٍ منكِ أن يفعل ذاك.

وزعم الخليل ـــ رحمه الله ـــ أنه إنما جر هذا على نية الألف

---

(١) صدر بيت من الكامل لشمير بن عمرو الحنفي، وقيل: لرجل من بني سلول. وعجزه: فمضَيْت ثُمَّت قُلتُ لا يَعنِيني. انظر: الكتاب لسيبويه (٣ / ٢٤)، والصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٦٧)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥ / ١٨٨٢).

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٩٨٦.

واللام، ولكنه موضعٌ لا تدخله الألف واللام كما كان الجَمّاء الغفيرَ منصوبًا على نية إلقاء الألف واللام، نحو طُرّاً وقاطبة والمصادر التي تشبهها)[١].وتبعهما المبرد[٢].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك غير دقيق؛ لأن ابن مالك اختلف كلامه في هذه المسألة، ففي موضع ذهب إلى أنه صفة تصريحًا، فقال: (ومثلهما في إعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النكرة أخرى ذو الألف واللام الجنسيتين، فإنه من قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة، فلذلك يجوز أن يوصف بمعرفة اعتبارًا بلفظه وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتبارًا بمعناه، نحو: مررتُ بالرجل خيرٍ منك)[٣].

وفي موضع آخر أجاز الأمرين، ولكنه رجح البدلية، فقال:(وقد تعرض زيادتها في عَلم وحال وتمييز ومضاف إليه تمييز، وربما زيدت فلزمت، والبدليةُ في نحو: ما يحسن بالرجلِ خيرٍ منك ـــ أولى من النعت والزيادة)[٤]. وهنا رجح البدلية؛ لأنه لا يلزم منه تكلف القول بالزيادة.

مخالفة الرضي لابن مالك:

ظهر لي أن الرضي يخالف ما نقله عن ابن مالك؛ لأنه في بدء كلامه ذكر أنه صفه، ثم ختم المسألة برأي ابن مالك بأنه يرى أنه بدل لا صفة، و لم يعقب عليه بتأييد أو اعتراض.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٣).

(٢) المقتضب (٤/ ٤١١).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٥ ـــ ١١٦).

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٤٢).

المبحث الحادي عشر: أعرف المعارف ضمير المتكلم

اختلف النحويون في ترتيب المعارف اختلافًا كبيرًا[١]، والذي يهمنا هنا ما نقله الرضي عن ابن مالك في ترتيبها، ورأيه فيما ذهب إليه ابن مالك، فقال: (وقال ابن مالك: أعرفها ضمير المتكلم، ثم العلم الخاص، أي الذي لم يتفق له مشارك، وضمير المخاطب، جعلهما في درجة واحدة، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام؛ أي: الذي لا يشتبه مفسره، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه.

أقول: المشهور الذي عليه الجمهور ... فإذا ثبت ذلك، رجعنا إلى التفصيل، وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف، إذ هو أولى وأشهر)[٢].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

يظهر من هذا النص أنه لم يوافق ابن مالك فيما ذهب إليه من ترتيب، ولكن الرضي لم يكن دقيقًا في نقل قول ابن مالك؛ لأنه جعل أعرفها عنده ضمير المتكلم، ثم العلم الخاص، وضمير المخاطب، وذكر أنه جعلهما في درجة واحدة، وهذا خلاف ما صرح به ابن مالك أكثر من مرة؛ لأن ابن مالك قدم ضمير المخاطب على العلم الخاص، فقال:

---

(١) انظر اختلافهم في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٥٨١)، وأسرار العربية (ص: ٢٤٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٩٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٤٧)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٢٢٠ — ٢٢١).

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول — المجلد الثاني ص ٩٩٩ — ١٠٠٠.

(وأعْرَفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشار به، ثم المنادى، والموصول به وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه. وقد يعرض للمَفُوق ما يجعله مساويًا أو فائقًا...وليس ذو الإشارة قبل العلم؛ خلافًا للكوفيين؛ ولا ذو الأداة قبل الموصول)[1].

ثم أكد هذا الترتيب في شرح التسهيل، فقال: (وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله، ثم العلم؛ لأنه يدل على المراد به حاضرًا وغائبًا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، نحو: زيد رأيته، فلو تقدم اسمان وأكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته، لَتطرَّق إليه إبهام ونقص تَمَكُّنهُ في التعريف، ثم المشار به والمنادى، وهما متقاربان، ثم الموصول، وهو بحسب صلته، فيكمل تعريفه بكمال وضوحها، وينقص بنقصانها، ثم المعرَّفُ بالأداة، والمعرَّف بالإضافة بحسب المضاف إليه)[2].

وذكر في الكافية الشافية أن المضمر أعرفها ثم العلم، لكنه لم يفصل التفصيل الذي في التسهيل وشرحه، ولم يفصل الكلام فيها كذلك عند شرحه لهذه الأبيات في شرح الكافية الشافية، قال:

(مضمر أعرفها ثم العلم ... واسم إشارة وموصول متم

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢١).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٦ ــ ١١٧).

وذو أداة، أو منادى عينا ... أو ذو إضافة بها تبينا)[١].

ومع أن ابن مالك هنا لم يفصل إلا أنه مع هذا الإجمال لم يكن موافقًا لما ذكره الرضي عنه.

وقد نقل بعض المتأخرين عن ابن مالك ترتيبًـــا للمعارف، وقد كان نقلهم موافقًا لما ذكره، ومنهم المرادي[٢]، والجوجري[٣]، والشيخ خالد الأزهري[٤].

مخالفة الرضي لابن مالك:

الرضي لم يوافق ابن مالك فيما ذهب إليه، ورجح قول الجمهور عليه، ورأى أنه هو الأولى والأشهر، فقال بعد أن ساق ترتيب ابن مالك للمعارف: (أقول: المشهور الذي عليه الجمهور ... فإذا ثبت ذلك، رجعنا إلى التفصيل، وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف، إذ هو أولى وأشهر)[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٢).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٥٨).

(٣) انظر: شرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٨٢).

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٩٦).

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٩٩٩ ـــ ١٠٠٠.

المبحث الثاني عشر: حكم قول "ذيك" في اسم الإشارة

عزا الرضي إلى الزمخشري وابن مالك أنهما أوردا من أسماء الإشارة "ذيك"، فقال: (وللمؤنث: تي وتا وذي وته وذه، بسكون الهاءين وبكسرهما، أيضًا، إما مع الاختلاس، أو مع إشباع كما تقدم، وذات، ثم: تيك، وهي كثيرة الاستعمال، وتاك، وهي دونها، وأما: ذيك فقد أوردها الزمخشري، وابن مالك، وفي الصحاح: لا تقل:"ذيك"؛ فإنه خطأ)[١].

وما حكاه عن الزمخشري والجوهري صحيح، قال الزمخشري: (ويلحق كاف الخطاب بأواخرها، فيقال: "ذاك وذانك ... وذينك وتاك وتيك وذيك وتانك وتينك")[٢].

بل إن ما حكاه عن الجوهري هو كلامه بنصه، قال الجوهري: (ولا تدخل الكاف على ذي للمؤنّث، وإنّما تدخلها على "تا"، تقول: "تيك وتلك، ولا تقل:"ذيك"؛ فإنه خطأ)[٣].

وقد سبق الجوهري في هذه التخطئة علماء منهم ابن السكيت[٤]، وثعلب[٥]، والأزهري[٦]، قال ثعلب: (وتقول: تلك المرأة، وتيك المرأة، ولا يقال: ذيك المرأة؛ فإنه خطأ)[٧].

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الأول ص ١٩٤.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٨١).

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٥٥٠).

(٤) انظر: إصلاح المنطق (ص: ٢٤٢).

(٥) انظر: الفصيح (ص: ٣١٦).

(٦) انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٢٦).

(٧) الفصيح (ص: ٣١٦).

وقد جزم الأزهري بأن ليس في كلام العرب "ذيك"، وأن ذلك خطأ، وهو من قول العامة، قال: (وَلَيْسَ فِي كَلَام الْعَرَب "ذيك" البتة. والعامة تخطئ فِيهِ، فَتَقول: كَيفَ ذيك الْمَرْأَة؟ وَالصَّوَاب: كَيفَ تيك الْمَرْأَة؟)[١].

وقد عاب الفراء كما نقل بعضهم عنه على سيبويه بعض كلامه، ومن جملته كلمة "ذيك"، قال السيوطي نقلاً عن الفراء: (ثم قال: بلغني عن الفرَّاء أنه قال: دخلت البَصْرة فلقيتُ يونس وأصحابه يذكروته بالحِفْظِ والدراية وحُسنِ الفِطْنة، وأتيتُه فإذا هو لا يفصح. وسمعته يقول لجاريته: "هاتِ ذيك الماء من ذيك الجرَّة"، فخرجتُ عنه ولم أَعُد إليه. فقلت له: هذا لا يصحُّ عن الفراء، وأنتَ غيرُ مأمون في هذه الحكاية، ولا يعرفُ أصحاب سيبويه من هذا شيئًا. وكيف يقول هذا مَنْ يقول في أول كتابه: هذا بابُ علم ما الكَلِم من العربية، وهذا يعجز عن إدراك فهمه كثير من الفُصَحاءِ فضلاً عن النُّطق به؟ فقال ثعلب: قد وجدتُ في كتابه نحو هذا)[٢].

وقد تبع هؤلاء في تلك التخطئة علماء منهم الرازي[٣]، وابن يعيش، فإنه لم يوافق الزمخشري فيما ذهب إليه، فقال: (ولم يقولوا: "ذِيكَ"، كأنهم استغنوا عنه بـــ"تِيكَ")[٤].

---

(١) تهذيب اللغة (١٥/ ٢٦).

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ١٦١).

(٣) مختار الصحاح (ص: ١١١).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٦٦).

وقد أنكر أبو سهل الهروي على ثعلب تخطئة "ذيك"، وذكر أنها من لغات العرب الثابتة، فقال: (قال أبو سهل: والذي عندي أن "تلك" باللام، و"تيك" بالياء، و"ذيك" بالذال والياء، كلها بمعنى واحد، وهي لغات للعرب، وليس "ذيك" بالذال خطأ، كما زعم ثعلب ... بل هي لغة صحيحة جارية على قياس كلام العرب، وإن كانوا قد تركوا استعمالها مع كاف الخطاب استغناء عنها بـ"تلك وتيك"، وهم ربما تركوا استعمال الشيء وإن كان جاريًا على أصل كلامهم، استغناء عنه بغيره إذ كان في معناه)[١].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

نعود إلى ابن مالك فما نقله الرضي عنه صحيح، فقد صرح في التسهيل وشرحه بأن (ذِيك) من أسماء الإشارة، قال في التسهيل: (وللمؤنثة: "تي وتا وتِه وذي وذِه"، وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع، و"ذات ثم تِيك وتَيك وذِيك ثم تِلك وتَلك وتَيلِك وتالِك)[٢]. وقال في شرحه: (وإن كان المشار إليه المفرد في المرتبة الثانية، ولم يقصد معه تثنية فله في التذكير لفظ واحد وهو "ذاك"، وله في التأنيث ثلاثة ألفاظ، وهي: تِيك وتَيْك وذِيك)[٣].

وقد صرح بذلك أيضًا في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، فقال: (ونبهت بقولي: ونحوها على: "ذه، وته، وتي، وتا"، بمعنى "ذي"، و"ذيك

---

(١) إسفار الفصيح (٢/ ٨٥٠).

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٣٩).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٣٩).

وتَيْك" بمعنى تِيْك)[١].

ولم يذكرها ضمن أسماء الإشارة في الكافية الشافية وشرحها[٢]، ولا في الألفية[٣].

مخالفة الرضي لابن مالك:

أما عن موقف الرضي من قول ابن مالك في هذا المسألة فالذي يظهر لي أنه لم يرتضِ ما ذهب إليه؛ لأسباب، منها:

١ــ أنه لم يعد "ذيك" من ضمن أسماء الإشارة ابتداء؛ لأنه عدد أولاً أسماء الإشارة، ثم استأنف الحديث عن "ذيك".

٢ــ أنه عقب على رأي ابن مالك بكلام يعارضه.

٣ــ أنه لم يعلق على كلام المخالف له. فإيراده له ثم عدم التعليق عليه برد أو تضعيف يشعر بأنه يتبنى هذا القول المخالف لقول ابن مالك.

وقد يقال: لم ذكر الرضي رأي ابن مالك إن كان لا يرى ما قاله؟ فأقول: لعله ذكر ذلك من باب حصر أسماء الإشارة المتفق عليها والمختلف فيها، من باب إفادة القارئ بآراء العلماء واختلافهم فيها.

---

(١) ١/١٥١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣١٤ وما بعدها).

(٣) انظر: ألفية ابن مالك (ص: ١٤ ــ ١٥).

المبحث الثالث عشر: حكم تثنية الاسم المشترك وجمعه

عزا الرضي إلى ابن مالك جواز تثنية الاسم المشترك، فقال: (وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه، باعتبار معانيه المختلفة، كقولك: القرءان: للطهر والحيض، والعيون، لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب، وغير ذلك، منع من ذلك في شرح الكافية[١]؛ لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل[٢]، وذهب الجزولي[٣]، والأندلسي، وابن مالك إلى جواز مثله، قال الأندلسي: يقال: العينان في عين الشمس، وعين الميزان، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى)[٤].

وقد اختلف النحويون في جواز تثنية المشترك، وهو ما اتفق لفظه واختلف معناه، فمنهم من ذهب إلى منعه، وممن صرح بذلك المرادي[٥]، والجوجري[٦]، والخضري[٧].

---

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية له ٣/٨١٠.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٩.

(٣) لم أقف على ما عزاه إليه الرضي في مقدمته الجزولية.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الأول ٦٣٢.

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٢٤).

(٦) انظر: شرح شذور الذهب للجوجري (١/ ١٩٤).

(٧) انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٩٦، ٩٨).

وعزاه ابن مالك[١] والمرادي[٢] والسيوطي[٣] إلى أكثر المتأخرين، وعزاه الخضري[٤] إلى الجمهور.

ومنهم من ذهب إلى جوازه، وعزي إلى أبي بكر الأنباري[٥]. وذكر الصبان[٦] أن شرط ذلك أمن اللبس. وعزاه الرضي[٧] إلى الجزولي والأندلسي وابن مالك كما في نصه المتقدم.

وهناك قول ثالث ذهب إليه ابن عصفور[٨]، وهو الجواز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية، نحو: الأحمران للذهب والزعفران، وإلا فالمنع.

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

يعنينا هنا ما عزاه الرضي إلى ابن مالك؛ فقد عزا إليه جواز تثنيته، فقال بعد أن عرض رأي ابن الحاجب :(وذهب الجزولي، والأندلسي، وابن مالك إلى جواز مثله).

وما عزاه إليه قال به ابن مالك في بعض كتبه، وخالفه في كتب

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٥٩).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٢٤).

(٣) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ١٥٨).

(٤) انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٩٦).

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٢٤)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ١٥٩).

(٦) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١١١).

(٧) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الأول ٦٣٢.

(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٣٦. وانظر أيضًا: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ١٥٩).

أخرى، فلابن مالك في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: ما عزاه إليه الرضي، قال في التسهيل: (التثنيةُ جَعْلُ الاسمِ القابلِ دليلَ اثنين متفقين في اللفظ غالبًا، وفي المعنى على رأي)[١]. فقوله: (وفي المعنى على رأي) كلام محتمل؛ لكن ابن مالك رفع هذا الاحتمال في شرح التسهيل، وصرح بأن الجواز هو الأصح، فقال: (وبقولي: (وفي المعنى على رأي) على خلاف في المختلفي المعنى كعين ناظرة وعين نابعة، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصح الجواز)[٢].

ولم يكتف بهذا التصريح، بل ذكر تعليلاً لما ذهب إليه، فقال: (لأن أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أوثر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياسًا)[٣].

وأكد ذلك ابن مالك أيضًا في نكته على كافية ابن الحاجب، فقال: (وتارة يتحد اسمهما ويختلف معناهما، مثل: "عينان، وأبوان" إذا أريد الباصرة والذهب، و"الأب والأم"، فالمختار جوازه، ومنهم من منعه)[٤].

القول الآخر: في شرح الكافية الشافية اختلف رأيه عما عزاه إليه الرضي وعما صرح به في شرح التسهيل ونكته على الكافية، فجعل ما اختلف معناه من شبيه المثنى لا من المثنى، فقال: (المثنى: ما دل على اثنين بزيادة، صالحًا للتجريد، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٢).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٥٩).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٥٩ ــ ٦٠).

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٧١ ــ ٧٢.

كـ"رجلين".

وشبه المثنى: ما أعرب إعرابه غير صالح لذلك. وكذا إن صلح له، واختلف معناه. فـ"ابنان" مثنى لقولك فيه: "ابن وابن" بلا اختلاف معنى. و"اثنان" شبيه مثنى؛ لأنه لا يصلح لما قلنا. وكذا نحو "القمرين" في: الشمس والقمر؛ لأنه لا يغني عنه "قمر وقمر")[1].

وجعله من المحمول على المثنى في كتابه شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، فقال: (فالاسم المثنى ما كان كالمسلمين في الزيادة والمعنى والصلاحية للتعري، وعطف مثله عليه مع سلامة المعنى، واتفاق اللفظين كرجلين ... والمحمول عليه ما أعرب إعرابه، ولم يصلح لما ذكر؛ فاثنان واثنتان محمولان على المثنى وليسا مثنيين، وكذلك الأبوان؛ لأنهما إذا رجع بهما إلى العطف اختلف لفظاهما)[2]. وكلامه في هذا النص صريح أنه ليس مثنى، بل محمول عليه.

ويظهر من هذا العرض اختلاف ابن مالك في قوله، ومع هذا فقد أخذ الرضي بقوله في شرح التسهيل، فيكون إذن خالفه في أحد رأييه، ولعل هذا يشير إلى أن الرضي عاد إلى شرح التسهيل في هذه المسألة، وحكم على ابن مالك من خلاله دون النظر في كتبه الأخرى، وبدا لي أن الرضي يعتمد كثيرًا على التسهيل وشرحه في الرجوع إلى آراء ابن مالك، وهذه المسألة تدل على ذلك.

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ١٨٥).

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/١٢٤.

مخالفة الرضي لابن مالك:

ظهر لي من تعليق الرضي على ما ذهب إليه ابن مالك أنه يخالفه؛ لأنه ذكر بعد أن ساق هذا القول ما يشعر بمخالفته، فقال: (ولا يصح أن يستدل بتثنية العلم وجمعه على تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال: نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته؛ لكون كل واحد منهما واقعًا على معانيه لا بوضع واحد)[1].

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الأول ٦٣٣.

المبحث الرابع عشر: حكم اعتماد الوصف على موصوف مقدر

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى جواز أن يعتمد الوصف العامل عمل فعله على موصوف مقدر، فقال: (وقال ابن مالك: وهو حال كونه خبرًا للمبتدأ، أو حالاً أيضًا، معتمد على الموصوف، لكنه مقدر، وفيه تكلف، ولا سيما في الحال)[١].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي لابن مالك صحيح، فقد ذهب إلى أن اسم الفاعل قد يعمل وهو معتمد على مقدر، فقال: (وأشرت بقولي:

وقد يكون نعت معلوم حذف ... فيستحق العمل الذي وصف

إلى نحو قوله تعالى:﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[٢]، فـ"مختلف" قد عمل وهو غير معتمد على استفهام، ولا نفي، ولا على مخبر عنه، ولا على صاحب حال ولا منعوت ملفوظ به بل مقدر كأنه قيل: ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه، ومثله قول الشاعر وهو الأعشى[٣]:

كناطح صخرة يوما ليوهنها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل)[٤].

وقد تبع ابن مالك في جواز اعتماد الوصف على موصوف مقدر وأنه

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الأول ٧٢٥.

(٢) فاطر:٢٨.

(٣) بيت من البسيط. انظر: إسفار الفصيح (١/ ٢٤٣)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ١٨٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٠٩)

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٩ ــ ١٠٣٠).

كالملفوظ به جماعة، منهم المرادي[١]، وابن هشام، والجوجري[٢]، والشيخ خالد الأزهري[٣]، والأشموني[٤]، قال ابن هشام: (والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به؛ نحو: "مهين زيد عمرًا أم مكرمه؟؛ أي: أمهين؛ ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾؛ أي: صنف مختلف ألوانه)[٥].

مخالفة الرضي لابن مالك:

خالف الرضي ما ذهب إليه ابن مالك، ووصفه بالتكلف، فقال بعد أن ساق قول ابن مالك:(وفيه تكلف). وهو بهذا يوافق ابن الحاجب الذي اشترط بالذي يعتمد عليه الوصف أن يكون ظاهرًا، فقال: (قال المصنف: إنما اشترط الاعتماد على صاحبه؛ لأنه في أصل الوضع وصف، فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه؛ فيقدر حينئذ على العمل)[٦].

وابن الحاجب في كافيته وشرحها والإيضاح في شرح المفصل عند حديثه عن هذه القضية ذكر هذا الشرط، وهو أن يعتمد على صاحبه؛ لكنه لم يتطرق إلى قضية التلفظ به أو تقديره، ولكن ظاهر كلامه يشعر بذلك، قال في كافيته: (ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو "ما")[٧].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨٥٠).

(٢) انظر: شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٦٨٣).

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٩٣).

(٤) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢١٨).

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ١٨٢).

(٦) شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الأول ٧٢٥.

(٧) الكافية في علم النحو (ص: ٤١).

المبحث الخامس عشر: "غدا وراح" فعلان تامان

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه نقص من أخوات "أصبح" "غدا وراح"، فقال: (ونقص ابن مالك من أخوات أصبح: "غدا، وراح"، فقال: هما لا يكونان إلا تأمين، وإن جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله:

غدا طاويًا يعارض الريح هافيا * يخوت بأذناب الشعاب ويعسل[1])[2].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه إليه صحيح، فقد قال ابن مالك في التسهيل في معرض حديثه عن أخوات "كان":(والأصح ألا يلحق بها "آل ولا قعد" مطلقًا، وألا يجعل من هذا الباب غدا وراح ولا أسحر وأفجر وأظهر)[3].

وأكد ابن مالك ذلك في شرح التسهيل، فقال: (وألحق قوم بأفعال هذا الباب: "غدا وراح"، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود ـــ رضي الله عنه ـــ :"اغد عالماً أو متعلمًا، ولا تكن إمّعة"[4]. وبقول النبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ : "لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم

---

(١) بيت من الطويل. انظر: شرح المبرد على لامية العرب (ص: ١٤)، وإعراب لامية الشنفرى للعكبري (ص: ٩٣)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٩/ ١٩٠).

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ـــ المجلد الثاني ١٠٢٩ ـــ ١٠٣٠.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٥٤).

(٤) انظر: الفائق (١/ ٥٧) برواية تغد بدل تكن، ولسان العرب (٨/ ٣).

كما ترزق الطير، تغدو خِماصًا، وتروح بِطانا"[١]. والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجد إلا نكرة)[٢].

وفي الكافية الشافية وشرحها ذكر أنهما جُعلا من أخواتها، فقال:

(واجعل كـ"صار" ما بمعناه ورد ... "آض" "رجع" "عاد" "استحال" و"قعد"

و"حار" و"ارتد" كذا "تحولا" ... وهكذا "غدا" و"راح" جعلا

وألحقوا بهن "جاءت حاجتك" ... من بعد "ما" فاصرف لها عنايتك)[٣].

ولكنه صرح في الشرح بأنه لم يقع على شاهد لهما صريح يؤيد ذلك، فقال: (فهذه ثمانية أفعال مساوية لـ"صار" معنى وعملًا.

وأما "غدا" و"راح" فإنهما ملحقان -عند بعضهم- بها أيضًا، إلا أني لم أجد لذلك شاهدًا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحًا، ويمكن أن يستدل على ذلك بقوله-عليه السلام -: "لرزقتم كما ترزق الطير: تغدو خماصًا، وتروح بطانًا")[٤].

ولم يذكر في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ[٥] ولا في الألفية[٦] في

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٠٦)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٣/ ٦٩)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٢٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٤٨).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٨).

(٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٢).

(٥) ١ /١٩٥ وما بعدها.

(٦) ص ١٩.

باب "كان" وأخواتها هذين الفعلين ضمن أخوات "كان". وهذا يؤكد ما في كتبه السابقة، وما عزاه إليه الرضي.

ومع أن الرضي كان محقًّا في هذا العزو إلا أنه قد يفهم من سياق كلامه أن ابن مالك احتج بهذا البيت:

غدا طاويًا يعارض الريح هافيا * يخوت بأذناب الشعاب ويعسل

لأنه أورد هذا البيت بعد أن قال: (ونقص ابن مالك من أخوات أصبح: "غدا، وراح"، فقال: هما ...)، ثم عقب على رأي ابن مالك بعد هذا البيت، فقال: (أقول: إذا كان "غدا" بمعنى)[1]. وقد يفهم من ذلك أن ما بينهما كلام ابن مالك؛ لكني لم أقف على هذا البيت في كتب ابن مالك السالفة الذكر لا عند حديثه عن هذه المسألة، ولا في مواضع أخرى منها.

وقد عزا السيوطي[2] ما ذهب إليه ابن مالك من المنع إلى الجمهور.

مخالفة الرضي لابن مالك:

لم يسلم الرضي بما قاله ابن مالك؛ لأنه رأى أنهما قد يأتيان تامين وناقصين، وذلك بحسب المعنى المراد منهما، فقال: (أقول: إذا كان "غدا" بمعنى مشى في الغداة، كقوله تعالى: ﴿أن اغدوا على حرثكم﴾[3]، و"راح" بمعنى رجع في الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل، نحو: راح إلى بيته، فلا ريب في تمامهما، وأما نحو قوله:

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ـــ المجلد الثاني ١٠٣٠.

(٢) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤١٥).

(٣) القلم:٢٢.

ولا خالفٍ داريّةٍ متغزِّل * يروح ويغدو داهنا يتكحَّل[١]

فإن كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة، فهما أيضًا تامان، والمنصوب بعدهما حال، وإن كانا بمعنى يكون في الغداة، فهما أيضًا تامان، والمنصوب بعدهما حال، وإن كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان، فلا منع إذن من كونهما ناقصين)[٢].

وممن ألحق "غدا وراح" بأخوات "كان" الزمخشري[٣]، والسكاكي[٤]، وابن يعيش[٥]، والشريف الجرجاني[٦]، والأشموني[٧]. وقد استدل هؤلاء بما ذكره ابن مالك والرضي في كلامهما السابق[٨] من شواهد.

قال الزمخشري عند حديثه عن أخوات كان :(ومما يجوز أن يلحق بها "عاد وآض وغدا وراح")[٩].

واستدل ابن يعيش على إلحاق "غدا وراح" بـــ"كان" بوقوع الخبر معرفة، والحال لا تكون كذلك، فقال: (وأمّا "غَدَا" و"رَاحَ"، فقد يجريان

---

(١) من الطويل. انظر: شرح المبرد على لامية العرب (ص: ١١)، وإعراب لامية الشنفرى للعكبري (ص: ٧٩)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٩/ ٢٠٠).

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ـــ المجلد الثاني ١٠٣٠.

(٣) انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٤٩).

(٤) انظر: مفتاح العلوم (ص: ٩٤).

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٣٧).

(٦) انظر: نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية (ص: ٢٦).

(٧) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٢٢).

(٨) انظر في أدلتهم أيضًا: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤١٥).

(٩) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٤٩).

هذا المجرى، فيقال: "غدا زيدٌ ماشِيًا"، و"راح محمّدٌ راكبًا"، يريد الإخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة... والذي يدلّ أن المنصوب بهما في مذهب الخبر، وليس بحالٍ، وقوعُ المعرفة في نحوِ قولك: "غدا زيد أخاك"، و"راح محمّدٌ صديقَك"، كما تقول: "كان زيدٌ أخاك")[1].

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٣٧).

المبحث السادس عشر: وقوع "ظل" تامة

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يقول: إن "ظل" تكون تامة بمعنى "طال" أو "دام"، فقال:(قالوا: و لم تستعمل "ظل" إلا ناقصة[١]، وقال ابن مالك: تكون تامة بمعنى طال، أو دام، والعهدة عليه)[٢].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد صرح في شرح الكافية الشافية بأنها تأتي تامة، فقال: (هذه الأفعال لعدم استغنائها بالمرفوع تسمى أفعالًا ناقصة، فلازم النقص منها: "ليس" و"زال" و"فتئ". وما سوى هذه الثلاثة فقد تجيء تامة. أي: مستغنية بمرفوع من غيره إلا على سبيل المثال الفضلة، فمن ذلك: "كان" بمعنى: "حدث" نحو:... ومنها "ظل اليوم" أي: دام ظله، ومنها "بات" أي: لبث ليله)[٣].

وقد أكد ذلك في التسهيل وشرحه، فقال: (جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامة، إلا "ليس، وزال" التي مضارعها "يزال"، وفتِئ بكسر التاء مهموزًا، ... وتتم "ظل" بأن يراد بها معنى دام أو طال)[٤]. وهذا النص قريب مما نقله عنه الرضي في كلامه الآنف الذكر؛ لأنه ذكر أنها

---

(١) في نسخة يوسف عمر ٤/١٩٤، والنسخة المحققة التي بتحقيق د. يحيى بشير مصري القسم الثاني المجلد الثاني ١٠٤٠: "تامة" بدلاً من "ناقصة". وهو وهم. وما أثبته من طبعة دار الكتب العلمية ٢/٢٩٥. والسياق يؤكد صحة ما في هذه النسخة، وقد نقل الزبيدي هذا النص عن الرضي كما صححته. انظر: تاج العروس (٢٩/ ٤٠٨).

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ص ١٠٤٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٠٨ ــ ٤٠٩).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٤١ ــ ٣٤٢).

تكون بمعنى دام أو طال، كما هنا.

وكلامه في الألفية أيضًا موافق لما نقله الرضي عنه، قال:

(ومنع سبق خبرٍ ليس اصطفي ... وذو تمام ما برفعٍ يكتفي

وما سواه ناقصٌ والنقص في ... فتئ ليس زال دائمًا قفي)[١]

وذهب إلى جواز مجيئها تامة في كتابه شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، فقال: (وتتم "كان" بإفهام حدوث أو وقوع ... و"ظل" بإفهام زيادة أو دوام)[٢].

وقد تبع ابن مالك في هذه المسألة كثير من النحويين، منهم ابن هشام[٣]، وابن عقيل[٤]، والأشموني[٥]، والأزهري[٦].

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن "ظل" لا تستعمل إلا ناقصة، ومنهم الأنباري، قال: (وكذلك سائر أخواتها تستعمل ناقصة وتامة، إلا: "ظل، وليس، وما زال، وما فتئ"، فإنها لا تستعمل إلا ناقصة)[٧].

مخالفة الرضي لابن مالك:

يفهم من كلام الرضي وتعليقه على رأي ابن مالك أنه يخالفه، ولا يرى ما يراه، وقد يلمح من كلامه أيضًا أن ابن مالك قد خالف جمهور

---

(١) ألفية ابن مالك (ص: ١٩).

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٢١٠.

(٣) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٣٦).

(٤) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٧٩).

(٥) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٢٣٥).

(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٥٠).

(٧) أسرار العربية (ص: ١١٦).

النحويين في ذلك، والحق أن كثيرًا من النحويين ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن مالك، وقد شهد بهذا أبو حيان، من أن القول بأنها لا تكون إلا ناقصة مخالف لما نقله أئمة اللغة والنحو، فقال: (وَزعم الْمُهاباذي وأبو الحكم بن رِختاط أَن "ظلّ" لا تستعمل تامة، ولَا تستَعْمل إِلَّا نَاقِصَة، وما ذهبا إليه مُخَالف لما نقل أَئِمَّة اللُّغَة والنحو أَنَّهَا تكون تَامَّة)[1].

وعزا في الارتشاف القول بعدم إتيانها تامة إلى ثلاثة من النحويين، وهم الْمُهاباذي، وأبو محمد بن زيدان، وأبو الحكم بن رِختاط[2].

(١) التذييل والتكميل ٤/١٤٦. وانظر أيضًا: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤٢٤).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١١٥٥.

المبحث السابع عشر: ما قبل "بل" محكوم عليه، ومقرر عليه الإيجاب أو النفي بحسب ما سبقه

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى أن ما قبل "بل" محكوم عليه، ومقرر عليه الإيجاب أو النفي بحسب ما سبقه، فقال: (وإذا عطفت بـــ"بل" مفردًا بعد النفي أو النهي، فالظاهر أنها للإضراب أيضًا، ومعنى الإضراب: جعل الحكم الأول موجبًا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: ما جاءني زيد، بل عمرو، أفادت "بل" أن الحكم على "زيد" بعدم المجيء كالمسكوت عنه، يحتمل أن يصح هذا الحكم، فيكون زيد غير جاء، ويحتمل ألا يصح، فيكون قد جاءك، كما كان الحكم على "زيد" بالمجيء في: جاءني زيد بل عمرو، احتمل أن يكون صحيحًا وألاّ يكون، وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الأندلسي، وقال ابن مالك: "بل" بعد النفي والنهي كـــ"لكن" بعدهما، وهذا الإطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، متحقق بعد مجيء "بل" أيضًا، كما كان كذلك في: ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق، وبه قال المصنف؛ لأنه قال في ما جاءني زيد بل عمرو: يحتمل إثبات المجيء لعمرو، مع تحقق نفيه عن زيد، والظاهر ما ذكرناه أولاً، وهذا كله حكم "بل" بالنظر إلى ما قبلها)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد ذهب إلى أن ما قبل "بل"

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ص ١٣٥٣.

محكوم عليه، ومقرر عليه الإيجاب أو النفي بحسب ما سبقه، وأنه غير مسكوت عنه، قال في التسهيل: (والمعطوف بـ"بل" مقرر بعد تقرير نهي أو نفي صريح أو مؤول، أو بعد إيجاب لمذكور موطأ به أو مردود أو مرجوع عنه. وقد تكرر "بل" رجوعًا عما ولي المتقدمة، وتنبيهًا على رجحان ما ولي المتأخرة. وتزاد "لا" قبل "بل" لتأكيد التقرير وغيره. ولكن قبل المفرد بعد نهي أو نفي كـ"بل")[1].

وقد أكد هذا وفصَّل الكلام فيه ووضَّحه بالأمثلة والشواهد في شرح التسهيل، فقال: (معنى المقرر الممكن فيما يراد به من ثبوت، نحو: ﴿بل تُؤْثِرون الحياة الدنيا﴾[2]، أو نفي نحو: ﴿بل لا تُكْرمون اليتيم﴾[3]، فما بعد "بل" مقرر على كل حال. فإن كان قبلها نهي أو نفي، فهي بين حكمين مقررين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ ﴿١٦٩﴾﴾[4]، وكقولك: لا تضرب خالدًا بل بشرًا، وما قام زيد بل عمرو، فـ"خالد" قد قرر النهي عن ضربه، و"بشر" قد قرر الأمر بضربه. و"زيد" قد قرر نفي القيام عنه، و"عمرو" قد قرر إثبات القيام له. هذا هو الصحيح؛ ولذلك لم يجز فيما بعد "بل" من نحو: ما زيد قائمًا بل قاعد، إلا الرفع؛ لأن "ما" لا تعمل إلا في منفي. ووافق المبرد في هذا

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٧٧).

(٢) الأعلى:١٦.

(٣) الفجر:١٧.

(٤) آل عمران:١٦٩.

الحكم، وأجاز مع ذلك أن تكون "بل" ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها، وهو خلاف الواقع في كلام العرب، كقول الشاعر: ...

وكقول الآخر:

لا تلقَ ضيفًا وإنْ أمْلَقْت مُعْتَذِرا ... بعُسْرةٍ بل غَنِيَّ النَّفس جَذْلانا[1])[2].

وكذلك ذهب ابن مالك إلى هذا في الألفية فقال:

(وأول لكن نفياً أو نهياً ولا ... نداءً أو أمراً أو اثباتاً تلا

وبل كلكن بعد مصحوبيها ... كلم أكن في مربعٍ بل تيها

وانقل بها للثان حكم الأوّل ... في الخبر المثبت والأمر الجلي)[3].

وأكد ذلك أيضًا في شرح الكافية الشافية، فقال: (وأما "بل" فللإضراب، وحالها فيه مختلف. فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه. وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفي، ولا نهي فهي لإزالة حكم ما قبلها وجعله لما بعدها، نحو: "جاء زيد بل عمرو"، و"خذ هذا بل ذلك".

فإن كان قبل المفرد نفى أو نهي آذنت بتقرير حكمه، ويجعل ضده لما

---

(١) بيت من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٥)، وشرح عمدة الحافظ ٦٣٢/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٦٨).

(٣) ألفية ابن مالك (ص: ٤٨).

بعده. فـ"زيد" من قولك: "ما قام زيد بل عمرو" قد قرر نفي قيامه، و"عمرو" قد أثبت قيامه، و"خالدا" من قولك: "لا تضرب خالدًا بل بشرًا"، قد قرر النهي عن ضربه، و"بشر" قد أمر بضربه، هذا هو الصحيح)[١].

وقد أكد هذا الأمر مرة أخرى في شرح عمدة الحافظ[٢].

مخالفة الرضي لابن مالك:

خالف الرضي ابن مالك في هذا، فذهب إلى أن الظاهر أن ما قبل "بل" مسكوت عنه موجبًا كان أو غير موجب، فقال بعد أن ساق قول ابن مالك : (والظاهر ما ذكرناه أولا). ويعني به قوله: (وإذا عطفت بـ"بل" مفردًا بعد النفي أو النهي، فالظاهر أنها للإضراب أيضًا، ومعنى الإضراب: جعل الحكم الأول، موجبًا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: ما جاءني زيد، بل عمرو، أفادت "بل" أن الحكم على "زيد" بعدم المجيء كالمسكوت عنه، يحتمل أن يصح هذا الحكم فيكون "زيد" غير جاءٍ، ويحتمل ألا يصح فيكون قد جاءك)[٣].

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٣ ــ ١٢٣٤).

(٢) ٢/٦٣١.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ص ١٣٥٣.

المبحث الثامن عشر: "إيْ" بمعنى "نعم"

عزا الرضي إلى ابن مالك أن "إي" تأتي بمعنى "نعم"، فقال: (قوله: (و"إي"، إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم)، لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام، وذكر بعضهم أنها تجئ لتصديق الخبر، أيضًا، وذكر ابن مالك أن "إي" بمعنى "نعم"، فإن أراد أنه يقع مواقع "نعم"، فينبغي أن يقع بعد الخبر، موجبًا كان أو منفيًّا، فيكون لتقرير الكلام السابق كـ"نعم"، سواء، يقال: "لا تضربني" فتقول: "إي والله لا أضربك"، وكذا يقال: ما ضرب زيد، فتقول: إي والله ما ضرب، وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف؛ أعني: لزوم سبق الاستفهام، وكونها للإثبات، وإن أراد أنه للتصديق مثل "نعم"، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق)[1].

قبل الحديث عن رأي ابن مالك بهذه المسألة أقدم بذكر اختلاف العلماء في "إي" ومعناها وشروطها بإيجاز، فأقول:

إن من العلماء من ذهب إلى أن "إي" بمعنى "نعم" لكن بشرطين أن تقع بعد قسم وأن تكون إثباتًا لما سبق، وممن ذهب إلى ذلك الزمخشري، قال: ("إي" بِمَعْنى "نعم" إِلَّا أَنَّهَا تخْتَص بالإتيان مَعَ الْقسم إِيجَابًا لما سبقه من الاستعلام، وَ"نعم" تأتى مَعَ الْقسم وَغَيره)[2].

ومنهم من اشترط أنها لا تكون بمعنى "نعم" إلا في القسم[3]، ومنهم

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٣٦٨.

(٢) الفائق في غريب الحديث (١/ ٣١٠).

(٣) انظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري (ص: ٣٢١).

الثعالبي[١]، وابن منظور[٢]، وابن هشام[٣]، والكفوي[٤].

ومنهم من ذهب إلى أنها بمعنى "نعم" لكن دون أن يفصل أو يذكر شروطًا لذلك، ومنهم الأزهري[٥]، والعكبري[٦].

وعزا الأزهري ذلك إلى الزجاج وابن الأعرابي، فقال: (وَقَالَ الزجّاج فِي قَوْله جَلّ وعزّ: {أَي وربي إِنَّه الْحق}[٧]، الْمَعْنى: نَعم وَرَبِّي. وَنَحْو ذَلِك رَوَى أَحْمد بن يحيى، عَن ابْن الْأَعرَابِي. وَهَذَا هُوَ القَوْل الصَّحِيح)[٨]. لكن قد يهم من سوق هذه الآية تحديدًا أن ذلك مخصوص بالقسم. وذكر عن الليث أنها يمين[٩].

ومنهم من ذهب إلى أنها بمعنى "بلى"، ولا تأتي إلا قبل اليمين، وممن صرح بذلك ابن قتيبة[١٠].

ومن هذا العرض يظهر أن كثيرًا من النحويين حكموا على أن "إي" تأتي بمعنى "نعم"، على تفصيل بينهم، وقد علق الجامي[١١] على كلام ابن

---

(١) انظر: تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٣/ ٢٥٠).

(٢) انظر: لسان العرب (١٤/ ٥٦).

(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٠٥ ــ ١٠٦).

(٤) نظر: الكليات (ص: ٢٢٢).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٤٧٢).

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٧٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٧٦).

(٧) يُونُس ٥٣.

(٨) تهذيب اللغة (١٥/ ٤٧٢).

(٩) انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٤٧٢).

(١٠) انظر: تأويل مشكل القرآن (ص: ٢٩٧).

(١١) انظر: الفوائد الضيائية (٢/ ٣٦٨).

الحاجب في "إي"، وذكر أن ابن مالك ذهب إلى أنها بمعنى "نعم"، وهو متابع في ذلك للرضي، وقد يفهم من كلامهما أن القول بأنها بمعنى "نعم" قول خاص بابن مالك، وهذا مخالف لما وقفت عليه في كتب النحو.

وقد خالف ابن مالك ابن الحاجب في نكته على الكافية[١] فذهب إلى أنه لا يلزم أن تقع بعد استفهام. وتبعه في ذلك الجامي[٢]؛ إذ جعل ذلك غالبًا لا لازمًا.

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

نقلُ الرضي رأي ابن مالك مجمل، فابن مالك على حد نقل الرضي يرى أنها بمعنى "نعم"، لكن دون أن يذكر شروطًا أو تفصيلاً، ثم عقب الرضي على رأيه المجمل بتفصيل، وأبان رأيه في كل حالة من حالات هذا التفصيل.

لكن ابن مالك له رأي في هذه المسألة فيه تفصيل، وهو أنها لا تكون بمعنى "نعم" إلا مع القسم، قال في شرح التسهيل: (ويكثر الاستغناء بقسم مقرون بأحد حروف الإجابة، وهي: "بلى ونعم" ومرادفاتها: إي وإنّ وأجلْ وجيْر، كقوله تعالى: ﴿أليس هذا بالحقّ قالوا بلى وربِّنا﴾[٣]، وكقولك لَمن قال: أتفعل كذا؟ لا والله، ونعم والله، وإي والله، وإنّ والله، وأجل والله، وجير والله)[٤].

---

(١) انظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٣٥٧.

(٢) انظر: الفوائد الضيائية (٢/ ٣٦٧).

(٣) الأحقاف:٣٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢١٩).

في هذا النص يظهر أنه يرى أنها تكون مع القسم، لكنه في موضع آخر من الكتاب نفسه جزم بأن "إي" لا تستعمل إلا مع القسم، فقال: (وقد يجاب بـــ"جير" دون قسم مراد، كما يجاب بأخواتها، إلّا "إي"، فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم)[١].

مخالفة الرضي لابن مالك:

يظهر أن الرضي لا يتفق مع ابن مالك في هذه المسألة؛ فقد عقب على كلامه بما يشعر بذلك، فذكر أن كلام ابن مالك محتمل لأمرين، و لم يوافقه في كلا الاحتمالين، فقال: (وذكر ابن مالك أن "إي" بمعنى "نعم"، فإن أراد أنه يقع مواقع "نعم"، فينبغي أن يقع بعد الخبر، موجبًا كان أو منفيًّا، فيكون لتقرير الكلام السابق كـــ"نعم" سواء، يقال: "لا تضربني" فتقول: "إي والله لا أضربك"، وكذا يقال: ما ضرب زيد، فتقول: إي والله ما ضرب، وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف؛ أعني: لزوم سبق الاستفهام، وكونها للإثبات، وإن أراد أنه للتصديق مثل "نعم"، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق)[٢].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٠).

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٣٦٨.

الفصل الثاني: التقويم:

المبحث الأول: المزايا

كنت في الصفحات الماضية بين علمين محققين، من أشهر أعلام النحو العربي، وقد بلغت مكانتهما وعلمهما شأوًا كبيرًا، وكانا مرجعين مهمين لجل من جاء بعدهما، ولا غرو بأن يكون من مصادر الرضي كتب ابن مالك التي بلغت الآفاق شهرة، لما فيها من إتقان وإبداع قل أن يوجد في غيرها.

والرضي من العلماء المحققين المدققين، الذين لا يكتفون بنقل الآراء وحكايتها، بل هو عالم محقق مدقق، تميز بمناقشة الآراء والموازنة بينها والاستدلال لها أو نقضها بالأدلة السماعية والقياسية وترجيح ما يراه راجحًا منها؛ ليظهر للقارئ ما مترلة هذا الرأي الذي نقله بين الآراء؟ وهكذا كان حال الرضي مع آراء ابن مالك؛ إذ لم يكد يعزو له رأيًا إلا وقف عنده وعلق عليه وبين مترلته.

ولقد كان لمخالفات الرضي لابن مالك ومناقشته لها مزايا كثيرة، من أبرزها ما يأتي:

أولاً: اعتدال الرضي وإنصافه لابن مالك:

ظهر لي من خلال تتبع مخالفات الرضي لابن مالك أنه كان معتدلاً غير متحيز، وكان منصفًا لابن مالك، ومن أبرز الأدلة على ذلك اختلاف رأي الرضي تجاه ابن مالك فمرة يوفقه ومرة يخالفه ومرة يقف بالحياد، وقد سبق الحديث عن موافقات الرضي لابن مالك، وهذا الاختلاف في المواقف دليل على أنه لم يكن متحيزًا له أو ضده، بل كان منصفًا يدور مع الرأي لا مع الشخص، فالشخص واحد لكن الرأي اختلف، وبناء على ذلك اختلف موقف الرضي من ابن مالك بحسب اختلاف الرأي.

ومن صور الإنصاف والاعتدال أنه ربما ذكر ما يمكن أن يعتذر لابن مالك مع أنه مخالف له فيما ذهب إليه، ومن ذلك مسألة حكم البدل من اسم (لا) النافية

للجنس، فقد ذكر ما يمكن أن يكون عذرًا لابن مالك فيما ذهب إليه مع مخالفته إياه، فقال:(ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بأن الوصف متركب كالموصوف، فتركيب "لا" مع الموصوف كتركيبها مع الوصف، وأما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط، فلا يبقى البدل مركبًا مع المبدل منه؛ لكونه في حكم الساقط، ولا مع "لا"؛ لأنها داخلة على البدل في التقدير، والتركيب أمر لفظي لا تقديري)[1].

ومن صور اعتداله وإنصافه أنه يذكر أحيانًا أن قول ابن مالك الذي خالفه قال به غيره وأنه ليس قوله وحده[2]. ومن صور اعتداله وإنصافه تأدبه مع ابن مالك في العبارة عند مخالفته، وسيأتي لذلك تفصيل.

ثانيًا: سوقه الدليل والحجة عند مخالفته ابن مالك:

كان الرضي في غالب مخالفاته لابن مالك يسوق الدليل والحجة والتعليل، فهو يحرص على أن يكون موقفه من ابن مالك موقفًا علميًّا مدعمًا بالأدلة والبراهين.

وبلغ به الأمر أنه ربما ذكر دليل ابن مالك أو حجته على الرغم من خلافه معه، وهذا من أدلة إنصافه واعتداله كما تقدم؛ إذ لم تمنعه مخالفته إياه أن يغفل دليل خصمه أو حجته.

وهو في كثير من المخالفات لا يرد رأي ابن مالك إلا بعد أن يعلل لهذه المخالفة، ويستشهد لها، وهذا هو المنهج العلمي البعيد عن الأهواء

---

(١) شرح الرضي على الكافية القسم الأول المجلد الثاني ٨٤٣. وانظر: المبحث السادس من الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) انظر مثلاً: المبحث العاشر والمبحث الحادي عشر من الفصل الأول.

الشخصية الذي اتبعه الرضي مع ابن مالك وغيره من العلماء.

ومن ذلك مسألة "غدا وراح" فعلان تامان، فقد فصل الكلام في رأي ابن مالك فيهما و لم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن مالك من أنهما تامان دومًا، بل ذكر أنهما ربما وردا تامين وربما وردا ناقصين، وأثبت ما ذهب إليه بالبراهين والشواهد والمناقشة العقلية العميقة(١).

ومن ذلك مسألة إعراب المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، فقد علل لما اختاره بالحجة العقلية(٢).

ثالثًا: دقته غالبًا فيما عزاه أو نقله عن ابن مالك:

الذي يهمنا هنا ما نقله الرضي عن ابن مالك من نصوص أو عزا إليه من آراء، وبعد تتبع هذا العزو وهذه النقول بدا لي أن الرضي كان دقيقًا فيما يعزوه وينقله عن ابن مالك، و لم يشذ من ذلك إلا مسائل قلة، وهذه المسائل على قلتها يمكن أن يكون الرضي قد وقف على قول لابن مالك لم أقف عليه، على الرغم من أني بحثت كثيرًا في كتب ابن مالك، لكن مهما يكن من أمر فإن الإحاطة بكل شيء أمر متعسر؛ ولأن دقته في عزو الآراء كانت هي الغالبة فلن أشير إلا إلى ما خالف الغالب، وسأذكره في المبحث الآخر المخصص للمآخذ.

---

(١) انظر: المبحث الخامس عشر من الفصل الأول.

(٢) انظر: المبحث الرابع من الفصل الأول.

رابعًا: تأدبه مع ابن مالك حتى لو كان مخالفًا له في الرأي:

عبارة الرضي تنصب على الرأي، لا الشخص، وهي عبارة علمية، بعيدة عن التجريح الشخصي، أو التقليل العلمي، وهذا أمر ظاهر في كل ما نقله الرضي عن ابن مالك وموقفه منه. فهو إذا أراد رد رأيه أو اعتراضه يختار العبارات العلمية التي لا تتوجه لشخص ابن مالك بسوء لا تصريحًا ولا تلميحًا، فكل أساليبه وعباراته في اعتراض قول ابن مالك أو رده كانت تخلو من كل ما فيه ذم أو تجريح.

ومن ذلك قوله بعد أن ساق رأي ابن مالك: (والذي أرى: أن المصدر في مثله تمييز)[١].

ومن ذلك قوله بعد أن ذكر نسبة ابن مالك رأيًا للفراء: (والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر، كما نقل عنه السيرافي، فإنه قال: إن الفراء يجيز: هذا الضارب زيد، وهذا الضارب رجل)[٢].

ومن ذلك قوله بعد أن حكى رأي ابن مالك: (وفيه تكلف)[٣].

---

(١) انظر: المبحث الرابع من الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) انظر: المبحث السابع من الفصل الأول من هذا البحث.

(٣) انظر: المبحث الرابع عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

خامسًا: فطنة الرضي ويقظته ودقته العلمية أثناء النقاش، واستحضاره لأقوال ابن مالك، وما قد يلزم منها:

من المزايا التي تحسب للرضي أنه ربما ناقش ابن مالك فيما ذهب إليه وفصل القول في رأيه، وبين ما يمكن أن يكون له أو عليه، وما يلزم على القول به، وهذا ديدن الرضي فهو عالم محقق، لا يسلم بكل رأي ينقله، بل يناقشه، ويدقق فيه.

ومن ذلك مسألة: "غدا وراح" فعلان تامان، فقد فصل الكلام في رأي ابن مالك فيهما ولم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن مالك من أنهما تامان دومًا، بل ذكر أنهما ربما وردا تامين وربما وردا ناقصين، وأثبت ما ذهب إليه بالبراهين والشواهد والمناقشة العقلية العميقة(١).

ومن ذلك مسألة: "إيْ" بمعنى "نعم" عزا الرضي إلى ابن مالك أن "إي" تأتي بمعنى "نعم"، فقال: (قوله: (و"إي"، إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم)، لاشك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام، وذكر بعضهم أنها تجئ لتصديق الخبر، أيضًا، وذكر ابن مالك أن "إي" بمعنى "إي"، فإن أراد أنه يقع مواقع "نعم"، فينبغي أن يقع بعد الخبر، موجبًا كان أو منفيًّا، فيكون لتقرير الكلام السابق كـ"نعم"، سواء، يقال: "لا تضربني" فتقول: "إي والله لا أضربك"، وكذا يقال: ما ضرب زيد، فتقول: إي والله ما ضرب، وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف؛ أعني: لزوم سبق الاستفهام، وكونها للإثبات، وإن أراد أنه

---

(١) انظر: المبحث الخامس عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

للتصديق مثل "نعم"، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق). فتراه هنا كيف ناقش قول ابن مالك وحكم عليه بعد أن عرضه بما يسمى بالسبر والتقسيم؟! وهذا أسلوب العلماء المحققين(١).

ومن ذلك مسألة جواز كون الظاهر السببي الذي ولي الصفة المشبهة المقرونة بأل مضافًا إلى ضمير المعرف بأل عزا الرضي إلى ابن مالك إجازته كون الظاهر السببي الذي ولي الصفة المشبهة المقرونة بأل مضافًا إلى ضمير المعرف بأل، ورده وبين أن القول به يلزم منه ما لا يجوز اتفاقًا، وأنه يلزم منه أيضًا ألا يكون في الإضافة إذن تخفيف، فقال:(وجوز ابن مالك أن يكون مضافًا إلى ضمير المعرف باللام، نحو: الحسن الأخ والجميل وجه غلامه، وليس بوجه، إذ ليس في الإضافة إذن تخفيف، وأيضًا، يلزم تجويز: الحسن الغلام والجميله، ولا يجوز اتفاقًا، بلى، القياس جواز إضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى والمجموع إلى أي ضمير كان، أو إلى المضاف إلى الضمير، لحصول التخفيف بحذف النون، كقولك: مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميليه، وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه)(٢).

ومن الصور التي تدل على ذلك ذكره ما يلزم من قول ابن مالك، فإنه غير مره ينبه إلى أن ابن مالك يخالف لازم مذهبه عند قوله بهذا الرأي، ومن ذلك مسألة حكم إضافة الوصف المقرون بـــ"أل" المفرد إلى المضاف إلى ضمير المعرف بـــ"أل"، والرضي خالف ابن مالك في هذا،

---

(١) انظر: المبحث الثامن عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) انظر: المبحث التاسع من الفصل الأول من هذا البحث.

ورد عليه بأن هذا يلزم منه خلاف مذهبه؛ لأن ابن مالك يرى أن الضمير في الضاربه منصوب لا مجرور بالإضافة، لكن إذا عاد الضمير إلى ذي اللام فإنه يلزم منه إجازة جره، فقال بعد أن أورد قول ابن مالك: (وكان على قياس قوله: أنه يجوز: الضاربه، على الإضافة إذا عاد الضمير على ذي اللام، ومذهبه، أن الضاربه ليس بمضاف)[1]. فهو يرد على ابن مالك من لازم مذهبه، وهذا من أقوى الردود التي تقوي حجه المخالف.

ومن صور ذلك أنه في المسألة السابقة الذكر ذكر علة لابن مالك لم يذكرها ابن مالك، وإنما استقاها من كلامه في موضع آخر، وفي هذا دلالة على دقته واستحضاره لأقوال ابن مالك، واعتداله وإنصافه بذكر ما يسوغ لابن مالك القول به، وإن كان على خلاف معه، فقال: (قال ابن مالك: أو مضافًا إلى ضمير المعرف بها، نحو: الرجل الضارب غلامه؛ وذلك لجري ضمير المعرف باللام، عنده مجرى المعرف باللام).

ومسألة جري ضمير المعرف باللام عند ابن مالك مجرى المعرف بأل كلام قاله ابن مالك في غير هذه المسألة لكن قوة استحضار الرضي لكلام ابن مالك أتت به هنا. وقد علل الرضي لابن مالك ذلك بأنه يجري ضمير المقرون بـــ"أل" مجرى المقرون بها، وهذا التعليل ثابت عن ابن مالك، فقد نص على ذلك في مسألة أخرى، فقال: (... إلا أن مجرور المقرونة بـــ"أل" مقرون بـــ"أل"، أو مضاف إلى المقرون بها، أو إلى ضمير المقرون بها)[2].

---

(١) انظر: المبحث الثامن من الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) انظر: المبحث الثامن من الفصل الأول من هذا البحث.

سادسًا: وضوح موقفه من ابن مالك مخالفة واعتراضًا:

كان الرضي في غالب المسائل واضحًا صريحًا في مخالفاته لابن مالك، ويعبر عن الرفض والمخالفة بعبارات صريحة لا شائبة فيها، أو يتبع رأي ابن مالك بما يفهم منه المخالفة والرفض، وهذا يتطلب من العالم شجاعة في اتخاذ الرأي، ووضوحًا في الرؤية، وكل هذا كان حاضرًا عند الرضي أثناء عرضه لآراء ابن مالك ومناقشتها.

ومن ذلك مسألة نسبة ابن مالك إلى الفراء جواز إضافة نحو: "الضارب" إلى أي معرفة، فقد خالف ابن مالك صراحة، فقال: (ونسب ابن مالك إلى الفراء أنه يجيز إضافة نحو: "الضارب" إلى المعرف من العلم وغيره، أما إلى المنكر فلا... والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر، كما نقل عنه السيرافي، فإنه قال: إن الفراء يجيز: هذا الضارب زيدٍ، وهذا الضارب رجلٍ). يظهر هنا وضوح الرضي في اختيار ما يراه[1].

ومن ذلك مسألة: جواز كون الظاهر السببي الذي ولي الصفة المشبهة المقرونة بأل مضافًا إلى ضمير المعرف بأل فقد رد الرضي رأي ابن مالك بكل صراحة بأنه ليس بوجه، وأورد سبب هذا الرد، فقال:(وجوز ابن مالك أن يكون مضافًا إلى ضمير المعرف باللام، نحو: الحسن الأخ والجميل وجه غلامه، وليس بوجه، إذ ليس في الإضافة إذن تخفيف، وأيضًا، يلزم تجويز: الحسن الغلام والجميله، ولا يجوز اتفاقًا). فوصف قول

---

(١) انظر: المبحث السابع من الفصل الأول من هذا البحث.

ابن مالك بأنه ليس بوجه[١].

ومن ذلك ما عزاه الرضي إلى ابن مالك من أنه يرى أن ما قبل "بل" محكوم عليه، ومقرر عليه الإيجاب أو النفي بحسب ما سبقه، فقال: (وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الأندلسي، وقال ابن مالك: "بل" بعد النفي والنهي كـ"لكن" بعدهما، وهذا الإطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، متحقق بعد مجيء "بل" أيضًا، كما كان كذلك في: ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق، وبه قال المصنف؛ لأنه قال في: ما جاءني زيد بل عمرو، يحتمل إثبات المجيء لعمرو، مع تحقق نفيه عن زيد، والظاهر ما ذكرناه أولاً، وهذا كله حكم "بل" بالنظر إلى ما قبلها)[٢].

سابعًا: ذكره آراء العلماء في المسألة التي يعرضها غالبًا، وبيان منزلة رأي ابن مالك منها:

من المزايا الظاهرة في مخالفات الرضي لابن مالك أنه لا يسوق رأي ابن مالك وحد في الغالب، بل إنه يعرض آراء العلماء في المسألة حتى يطلع القارئ على رأي ابن مالك ورأي غيره، ويذكر-أحيانًا من وافق ابن مالك أو خالفه فيما ذهب إليه، فيظهر بذلك قيمة رأي ابن مالك ومنزلته الحقيقية بين تلك الآراء، وهذه مزية لا يملكها إلا من كان على علم واسع واطلاع كبير على دقائق خلافات النحويين. وهكذا كان الرضي في كثير

---

(١) انظر: المبحث التاسع من الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) انظر: المبحث السابع عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

من المسائل[١].

ومن ذلك قول الرضي في مسألة إعراب المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال: (قال المالكي: ومن الأحوال القياسية غير المشتقة: المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، نحو: "أنت الرجل علمًا"؛ أي: أنت الكامل في الرجولية عالمًا، ومثله: "هو زهير شعرًا"، وكونه حالاً رأي الخليل، وقال أحمد بن يحيى: هو مصدر؛ أي: أنت العالم علمًا.

والذي أرى: أن المصدر في مثله تمييز؛ لأنه فاعل في المعنى)[٢].

ومن ذلك كلامه عن رأي ابن مالك في أعرف المعارف، فقد ذكر بعض أقوال العلماء في المسألة، فقال:(وقال ابن مالك: أعرفها ضمير المتكلم، ثم العلم الخاص، أي الذي لم يتفق له مشارك، وضمير المخاطب، جعلهما في درجة واحدة، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام؛ أي: الذي لا يشتبه مفسره، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه.

أقول: المشهور الذي عليه الجمهور ... فإذا ثبت ذلك، رجعنا إلى التفصيل، وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف، إذ هو أولى وأشهر)[٣].

---

(١) انظر مثلاً: المبحث الأول والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعاشر والحادي عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) انظر: المبحث الرابع من الفصل الأول من هذا البحث.

(٣) انظر: المبحث الحادي عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

المبحث الثاني: المآخذ:

ما وقفت عليه من مآخذ على الرضي بعد دراسة مخالفاته لابن مالك قليلة، لكن يحسن أن نذكر هنا أهمها:

أولاً: تسميته ابن مالك بـــ"المالكي":

أفضى ذلك إلى التشكيك في هذه النسبة بين العلماء والمحققين؛ لأن هذه التسمية مما انفرد بها الرضي، إذ المشتهر عند النحويين أنه ابن مالك، ومن ذلك حيرة محققي كتاب شرح الشافية للرضي عند ذكر الرضي للمالكي في أحد المواضع ، فقالوا في الهامش: (هكذا في كافة أصول الكتاب، و لم يتبين لنا مقصود المؤلف من "المالكي"، ويخطر على البال أنه الإمام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي، وهو شارح الجمل للزجاجي، وتلميذ ابن الطراوة النحوي، وأبي بكر بن العربي المالكي، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـــ؛ أي: قبل وفاة الرضي بنحو قرن)[1].

وقد فصلت الحديث عن هذه القضية في التمهيد.

ثانيًا: أنه لم يذكر أسماء كتب ابن مالك التي أخذ منها آراءه مطلقًا:

لا يعزو إلى الكتب، بل يكتفي بذكر ابن مالك أو المالكي دون الإشارة إلى الكتاب الذي أخذ منه رأيه، ولا تحتاج هذه القضية إلى تمثيل من كلام الرضي؛ لأن كل مخالفاته على هذا النسق، بل وموافقاته كذلك

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (١/ ١٠٠).

في بحثي السابق.

وقد أفضى ذلك إلى أمور منها:

أ ـــ صعوبة توثيق رأي ابن مالك؛ نظرًا لكثرة كتبه.

ب ـــ أن الرضي قد عزا لابن مالك رأيًا وحين الرجوع لكتب ابن مالك نجد أن له غير رأي في هذه المسألة، ومع قلة هذا الأمر إلا أنه أخل بدقة التوثيق، ولو أن الرضي أحال إلى الكتاب باسمه لسلم من هذا المأخذ، فيكون هذا رأي ابن مالك في هذا الكتاب عينه، وهنا لا يؤاخذ الرضي.

وسأشير ـــ إن شاء الله ـــ إلى بعض الأمثلة من كلامه عند حديثي عن عدم دقته أحيانًا في المأخذ السادس حتى لا يكون هناك تكرار.

ثالثًا ~~رابعًا~~: اعتماده في غالب ما نقله عن ابن مالك على كتاب أو كتابين من كتب ابن مالك:

ظهر لي بعد تتبع مخالفات الرضي لابن مالك أن الرضي كان معتمدًا في غالبها على كتابين، هما التسهيل وشرحه؛ وهذا أفضى به إلى أن يغفل بعض الآراء المهمة لابن مالك في كتبه الأخرى، ولو أنه نوَّع في مصادر الأخذ عن ابن مالك لما فاته شيء من آراء ابن مالك.

ومن ذلك أنه في مسألة حذف الضمير المفعول به إذا أعملت الثاني عزا إلى ابن مالك أحد رأييه وأغفل الآخر، مع أن الآخر في ألفيته، وتعد أشهر كتبه، ومع هذا أغفل رأيه فيها[1]؛ وهذا إما لأنه لم يرجع إليها، وهذا هو الأظهر، وإما لأنه لم يعتد به قولاً له؛ لأن الأشهر قوله الأول من

---

(١) انظر: المبحث الأول من الفصل الأول من هذا البحث.

أنه يجوز إبقاء الضمير المفعول به إذا أعملت الثاني في باب التنازع.

ومن ذلك أنه حكم على ابن مالك في مسألة حكم دخول الفاء على خبر "أنّ" و"لكنّ" أنه أجاز دخول الفاء على خبر "أنّ" ولكنّ من غير سماع، وهذا غير صحيح، فقد استدل بشواهد عديدة لما ذهب إليه، ولعل حكم الرضي القاصر جاء؛ لأنه أخذ برأيه في التسهيل، دون الرجوع إلى كتبه الأخرى[١].

ومن ذلك مسألة حكم تثنية الاسم المشترك وجمعه، فقد عزا إلى ابن مالك رأيًا وقد أصاب في ذلك، لكن ابن مالك له رأي آخر لم يطلع عليه الرضي في المسألة نفسها في كتاب آخر له[٢].

رابعًا خامسًا: أنه أحيانًا يخالف ابن مالك من دون ذكر علة أو دليل:

وهذا على ندرته عند الرضي إلا أنه يضعف من موقف الرضي تجاه ابن مالك في مخالفته[٣]، بل إنه زاد على ذلك في موضع بأن وصف قوله بوصف يوهم أنه خلاف قول جمهور النحويين، وهو ليس كذلك، وذلك في مسألة وقوع "ظل" تامة، فبعد ذكره لرأي ابن مالك في أن "ظل" قد تأتي تامة، عقبه بعبارة توهم أنه قول غير مشهور، في حين أنه القول المشهور عند النحويين، وقد شهد أبو حيان لابن مالك في هذه المسألة، وذكر بأنه قول أئمة اللغة، قال الرضي :(قالوا: ولم تستعمل "ظل" إلا ناقصة، وقال ابن مالك: تكون تامة بمعنى طال، أو دام، والعهدة عليه).

---

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) انظر: المبحث الثالث عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

(٣) انظر: مثلاً المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا البحث.

فيفهم من عبارته "والعهدة عليه" أنه خالف بذلك الجمهور، وهذا غير صحيح، فابن مالك مع الجمهور، وهو الذي وقفت عليه بعد تتبع المسألة في كتب النحويين، وقد أكد ذلك أبو حيان، فقال: (وَزعم الْمُهاباذي وأبو الحكم بن رِختاط أَن "ظلّ" لا تستعمل تامة، ولَا تستَعْمل إِلَّا نَاقِصَة، وما ذهبا إليه مُخَالف لما نقل أَئِمَّة اللُّغَة والنحو أَنَّهَا تكون تَامَّة)[١].

خامسًا: **أنه لم يوفق في بعض ما عزاه إلى ابن مالك:**

هذا وإن كان قليلاً إلا أنه غريب على عالم محقق مدقق مثل الرضي، ومن المسائل التي لم يوفق فيها الرضي مسألة أعرف المعارف ضمير المتكلم، فقد حكى فيها قولاً لابن مالك وبعد الرجوع إلى كتب ابن مالك وجدنا خلاف ما عزاه إليه، مع أن رأي ابن مالك تكرر غير مرة في كتبه ولم يختلف فيه[٢].

ومن ذلك مسألة حكم تثنية الاسم المشترك وجمعه، فقد عزا إلى ابن مالك رأيًا أصاب فيه، لكن لابن مالك رأي آخر لم يطلع عليه الرضي في المسألة نفسها في كتاب آخر له[٣].

ومن ذلك مسألة "خير منك" و"مثلك" بعد المعرف بأل الجنسية بدل لا نعت عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يعرب نحو "خير منك" و"مثلك" بعد المعرف بأل الجنسية بدلاً لا نعتًا، وعند العودة إلى كتب ابن مالك

---

(١) انظر: المبحث السادس عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

(٢) انظر: المبحث الحادي عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

(٣) انظر: المبحث الثالث عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

نجد أن له رأيين مختلفين عن الرأي الذي ذكره الرضي[١].

سادسًا سابعًا: عدم تحديد الرضي نهاية رأي ابن مالك أو نصه:

يشك القارئ في بعض المواضع التي عزاها الرضي إلى ابن مالك في نهاية كلام ابن مالك، وسبب هذا أن الرضي لم يكن يعنى بوضع ما يشير إلى نهاية رأي ابن مالك أو بدايته، وهذا ديدنه في جميع الآراء التي نقلها عن ابن مالك، فلا تجد عنده مثل عبارة انتهى أو نحوها بعد نهاية رأي ابن مالك، ولهذا لا تحتاج هذه القضية إلى تمثيل من كلامه.

وقد أفضى ذلك إلى أن القارئ قد يدخل في كلام ابن مالك ما ليس منه بسبب هذا الأمر، ولولا أني تتبعت كلام ابن مالك في كتبه لظننت في بعض المسائل وإن كانت قليلة أن ما قاله الرضي من كلام ابن مالك، في حين أنه ليس من كلامه، وقد ظهر لي ذلك بعد رجوعي إلى كتبه.

ومن ذلك مسألة "غدا وراح" فعلان تامان، فمع أن الرضي كان محقًّا في هذا العزو إلا أنه قد يفهم من سياق كلامه أن ابن مالك احتج بهذا البيت:

غدا طاويًا يعارض الريح هافيا * يخوت بأذناب الشعاب ويعسل

لأنه أورد هذا البيت بعد أن قال: (ونقص ابن مالك من أخوات أصبح: "غدا، وراح"، فقال: هما ...)، ثم عقب على رأي ابن مالك بعد هذا البيت، فقال: (أقول: إذا كان "غدا" بمعنى). وقد يفهم من ذلك أن ما بينهما كلام ابن مالك؛ لكني لم أقف على هذا البيت في كتب ابن

---

(١) انظر: المبحث العاشر من الفصل الأول من هذا البحث.

مالك السالفة الذكر لا عند حديثه عن هذه المسألة، ولا في مواضع أخرى منها. ولو أن الرضي ـــ رحمه الله ـــ أشار إلى نهاية كلام ابن مالك لما وقع هذا اللبس والخلط، الذي لم يتضح إلا بالرجوع إلى المصادر الأصلية[1].

(١) انظر: المبحث الخامس عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

الخاتمة:

ظهر لي بعد الانتهاء من دراستي لمخالفات الرضي لابن مالك وتوثيقها ومناقشتها وتقويمها نتائج، أذكر هنا أهمها:

١ــ تأكد أن الرضي بعد دراستي لموافقاته في البحث السابق أولاً، ثم لمخالفاته في هذا البحث أنه ينقل عن ابن مالك، وقد بلغ مجموع نقوله عنه أكثر من ستة وثلاثين نقلاً، وكان في جل هذه النقول إما موافقًا وإما مخالفًا، وقد بلغ عدد موافقاته تسع عشرة موافقة، والمخالفات بلغت ثماني عشرة مخالفة.

٢ــ لا تعد هذه النقول عن ابن مالك كثيرة في نظري، بل إني أراها قليلة؛ نظرًا لسعة علم الرضي، وكبر كتابيه شرح الكافية وشرح الشافية، وعنايته بالعلماء المحققين، وكثرة كتب ابن مالك وسعتها وشهرتها ومكانتها عند علماء النحو وطلابه، لكن يظهر لي أن المعاصرة منعت الرضي من إكثاره النقل عن ابن مالك والعناية بآرائه.

٣ــ يعزو الرضي لابن مالك إما بكنيته المشهورة ابن مالك، وإما بـــ"المالكي"، وهي نسبة تفرد بها الرضي فيما يبدو لي، وقد شككت بعض الدارسين بالمقصود منها، مع أنه ثبت لي أنه يقصد بها ابن مالك نفسه، وقد فصلت القول فيها في التمهيد.

٤ــ كل مخالفات الرضي لابن مالك كانت في قسم النحو، إذ ليس فيها أي مسألة تصريفية؛ ولذا فإن كل هذه المخالفات كانت في كتابه شرح الكافية، ويعد أهم كتبه وأشهرها.

٥ــ كان الرضي دقيقًا في أغلب ما نقله عن ابن مالك من تلك

المخالفات؛ وهذا من أدله تحقيقه وتدقيقه.

٦ــ ظهر لي من خلال حرصي الشديد على توثيق ما نقله الرضي عن ابن مالك وذلك بالرجوع إلى أغلب كتب ابن مالك والبحث عن هذا العزو أنه كان لابن مالك غير رأي في المسألة نفسها، إما في كتاب واحد أو في غير كتاب، وقد تكرر هذا الأمر في مواضع مختلفة.

٧ــ ظهرت لي قوة شخصية الرضي في مناقشة مخالفاته لابن مالك؛ إذ إنه يستدل ويعلل ويرجح، ويعرض بعض الأقوال المشهورة في المسألة مع رأي ابن مالك.

٨ــ بدا لي اعتدال الرضي وإنصافه في مناقشته لآراء ابن مالك، فلم تمنعه مخالفته من التلطف بالعبارة عند رد قوله، ولا من ذكر حجة ابن مالك أحيانًا، ولا من ذكر من وافق ابن مالك في هذا الرأي أو ذاك.

٩ــ ظهرت لي فطنة الرضي ويقظته ودقته العلمية أثناء النقاش، واستحضاره لأقوال ابن مالك، وذكر ما قد يلزم منها.

١٠ــ وضوح موقفه من ابن مالك مخالفة واعتراضًا، فتراه في جل مخالفاته يصرح بالمخالفة بعبارات واضحة، تدل على شجاعته العلمية ووضوح الرؤية عنده.

١١ــ الاجتهاد العلمي ظاهر عند الرضي وعند ابن مالك، فهما مع الدليل؛ ولهذا رأيت من المواضع التي درستها في مخالفاته لابن مالك اجتهادات خالفا فيها المشهور من أقوال النحويين.

١٢ــ مما قد يؤخذ على الرضي في نقوله عن ابن مالك أنه لم يصرح مطلقًا باسم أي كتاب أخذ منه آراء ابن مالك، وقد ترتب على

هذا بعض الأمور، منها صعوبة توثيق رأي ابن مالك؛ نظرًا لكثرة كتبه وسعتها.

١٣ــ ومما أخذته على الرضي أنه في جل نقوله عن ابن مالك كان مصدره التسهيل أولاً، ثم شرحه ثانيًا، أما بقية كتب ابن مالك فلم تظهر لي عناية الرضي بها؛ ولذا تراه يعزو لابن مالك رأيًا، وبعد رجوعي إلى كتب ابن مالك أرى له غير رأي في المسألة نفسها، ولو أن الرضي عاد لهذه الكتب على شهرتها لربما توصل إلى الرأي الآخر له، والذي هون ذلك أن ذلك قليل جدًّا في البحث.

١٤ــ لم يحدد الرضي نهاية نص ابن مالك أو رأيه في كل ما نقله عنه، وقد أفضى ذلك في بعض المواضع إلى التشكيك في نهاية كلام ابن مالك، وربما الخلط بين كلام الرضي وكلامه.

هذه أبرز نتائج هذا البحث، أسأل الله ــ سبحانه وتعالى ــ أن يكون خالصًا لوجه، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين، والحمد لله الذي بنعمته وفضله تتم الصالحات.

ود.زكريا النوتي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد .بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب أو كتاب الشعر/ المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- شرح التسهيل/ لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، الطبعة الأولى، القاهرة : هجر للطباعة ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. ناصر حسين علي، دمشق: دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ المؤلف: خالد ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- شرح جمل الزجاجي: الشرح الكبير/ لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب/ لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: د. حسن الحفظي/ القسم الأول، ود. يحيى مصري، القسم الثاني، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ ه ـــ ١٩٩٦م[1].
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب/ المؤلف: تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.
- شرح الرضي على الكافية/ لرضي الدين الإستراباذي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ ـــ ١٩٨٥م.
- شرح السنة ـــ للإمام البغوي/ المؤلف: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، دمشق ـــ بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب/ لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ هـ ـــ ١٩٨٢م.

(١) هذه هي النسخة التي اعتمدت عليها في البحث وإذا رجعت لغيرها نبهت في الهامش.

- شرح كافية ابن الحاجب/ لبدر الدين بن جماعة، تحقيق د. محمد محمد داود، القاهرة: دار المنار.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: عبد الغني الدقر، سورية: الشركة المتحدة للتوزيع.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ لابن مالك الجياني، تحقيق: عدنان الدوري، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى/ المؤلف: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرةالطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية/ المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي

وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

- شرح كتاب سيبويه/ للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشري/ المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح المبرد على لامية العرب تأخذ بياناته من الشاملة
- شرح المقدمة الكافية/ لجمال الدين عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة، والرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها/ المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري/ المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- الفائق في غريب الحديث والأثر/ المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: دار المعرفة، الطبعة: الثانية.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري/ المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، المدينة المنبوية: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، القاهرة: مكتب تحقيق دار الحرمين، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الفصيح/ المؤلف: أحمد بن يحيى بن زيد، أبو العباس، المعروف بثعلب، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مدكور، دار المعارف.
- الفوائد الضيائية/ لنور الدين الجامي، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، القاهرة/ دار الآفاق العربية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
- الكافية في علم النحو/ المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.
- الكامل في اللغة والأدب/ المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- الكتاب/ لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/ المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة .
- اللباب في علل البناء والإعراب/ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دمشق: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب/ المؤلف : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، بيروت : دار صادر، الطبعة الأولى.
- اللمحة في شرح الملحة/ المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- مختار الصحاح/ المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي،المحقق: يوسف الشيخ محمد، بيروت: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- مشكل إعراب القرآن/ المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ .
- معاني القرآن/ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د.هدىقراعة، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- معاني القرآن/لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة: الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: .د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.
- مفتاح العلوم/ المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- المفصل في صنعة الإعراب/ المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- المقتضب/ للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.
- المقدمة الجزولية في النحو/ المؤلف: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.
- نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية/ المؤلف: علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف، المعرب عن الفارسية: حامد حسين، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، ضبطها: مجاهد صغير أحمد صودهوري، مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، شيتاغونغ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.